مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة **٨١٣٧**

الجمعة، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كونو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا	السيد كليمكين
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيلد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تيليرسن

جدول الأعمال

عدم الانتشار/ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2017/1038)

1744411 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2017/1038)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء والممثلين الموقرين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم يؤكد على أهمية الموضوع الذي سنناقشه اليوم.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد تشو هيون، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1038، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الرئاسة اليابانية، وأن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لحضور العديد من الوزراء والممثلين الآخرين الموجودين حول هذه الطاولة، وأرحب بهم وبمشاركة جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة الهامة.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي المسألة الأشد توترا وخطورة فيما يتعلق بالسلام والأمن في عالم اليوم. ويساورني بالغ القلق إزاء خطر المواجهة العسكرية، بما في ذلك نتيجة التصعيد غير المقصود أو سوء التقدير. وأعلم أن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية قد قدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع بشأن زيارته الأخيرة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن أكرر ما قاله، ولكنني أريد أن أشير إلى أن زيارته قد انطوت على أول تبادل سياسي متعمق للآراء بين الأمانة العامة والمسؤولين في بيونغيانغ منذ ما يقرب من ثماني سنوات. والواقع أن الزيارة جاءت في نهاية سنة صعبة.

وهذا العام، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنشطة تتعلق ببرامجها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية بخطى مقلقة ومتسارعة. ففي ٣ أيلول/سبتمبر، أجرت تجربة تفجير نووي سادسة شملت ما زعمت أنه ”سلاح نووي حراري مكون من مرحلتين“. وتسببت التجربة في ظاهرة اهتزازية قوتها ٦,١. وخلال العام، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٢٠ عملية إطلاق للقذائف التسيارية. وتضمنت أول تجاربها صاروخين باليستيين عابرين للقارات وتجربتين لصواريخ باليستية متوسطة جديدة. وفي أيلول/سبتمبر، حلق صاروخان باليستيان متوسطا المدى من طراز هواسونغ – ١٢ فوق اليابان. ولم توجه إخطارات تتعلق بالطيران أو السلامة البحرية لأي من تلك العمليات.

وما زالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على الوصول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتحقق من حالة برنامجها النووي. وتقوم الوكالة برصد التطورات عن طريق الصور المرسلة من السواتل؛ وفي مركز نيونغبيون للبحوث العلمية النووية،

رصدت إشارات تدل على تشغيل مفاعل لإنتاج البلوتونيوم وأبلغت عن منشأة للتخصيب بالطرد المركزي. وتواصل الوكالة أيضا رصد مؤشرات على أنشطة متصلة بالتعدين والتفريز والتركيز في منجم اليورانيوم في بيونغسان ومصنع تركيز خامات اليورانيوم في بيونغسان.

وما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي يواصل انتهاك قاعدة منع التجارب النووية. وأعمالها تبين ا تجاهلا صارخا لإرادة وقرارات مجلس الأمن وتقوض المعيار الدولي لمنع التجارب النووية ونظام عدم الانتشار النووي. والقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر يشمل أقوى الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإنني أكرر دعوتي قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيادة إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإفساح المجال لاستئناف الحوار بشأن نزع السلاح النووي والسلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية.

وبالرغم من أن جميع الأطراف المعنية تسعى إلى تجنب حدوث تصعيد قد يفضي إلى نشوب نزاع، فإن الخطر يتضاعف جراء الإفراط في الثقة غير المناسب والخطاب الخطير وعدم وجود قنوات الاتصال. لقد حان الوقت لإعادة إنشاء وتعزيز قنوات الاتصال، بما في ذلك بين الكوريتين والقنوات العسكرية. وهذا أمر بالغ الأهمية للحد من مخاطر سوء التقدير أو سوء الفهم والتخفيف من حدة التوترات في المنطقة. وأي عمل عسكري يمكن أن تكون له عواقب وخيمة ولا يمكن التنبؤ بها.

ووحدة مجلس الأمن أداة أساسية في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وتهيئة المجال للمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق ذلك بطريقة سلمية. والنداء الذي وجهه مجلس الأمن في الفقرة ٣٠ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) موحد من أجل ”مواصلة العمل على تخفيف حدة التوترات بغية تعزيز احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة“. ويعرب أيضا عن ”رغبته في التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للحالة. وإذ يكرر الإعراب عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس وكذلك الدول الأعضاء الأخرى لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار“ (القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) الفقرة الثامنة من الديباجة).

إنني والأمانة العامة شريكين للمجلس في ذلك الجهد، والمساعي الحميدة التي أبذلها ستظل دائما متاحة. أعتقد أن الأمانة العامة تضيف قيمة استراتيجية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: أولا، الحياد؛ وثانيا، الصوت والقواعد والقيم والمبادئ المتعلقة بالحلول السلمية والدبلوماسية، تمشيا مع القانون الدولي؛ وثالثا، توفير قنوات اتصال مع جميع الأطراف. والمنظمة هي المحفل الرئيسي الذي يمثل فيه جميع الأطراف الستة وتتمكن من التفاعل لتضييق هوة الخلافات في الفهم وتعزيز تدابير بناء الثقة. وبصفتي الأمين العام، ألتزم بحماية وتعزيز هذه المجالات الثلاثة. ووحدة مجلس الأمن دعما لهذا الجهد ضرورية.

وأرحب بما أعرب عنه المجلس من شواغل إنسانية وشواغل متعلقة بحقوق الإنسان. وما فتئت الأمانة العامة تعرب عن أهمية عدم الفصل بين حالة السلام والأمن والواجب الإنساني. وصنف سبعون في المائة من سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي و ٤٠ في المائة يعانون من سوء التغذية. ووثيقة الاحتياجات والأولويات الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام ٢٠١٧ تدعو إلى جمع ١١٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة، والتي لم تمول إلا بنحو ٣٠ في المائة. وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الحاضرة حول هذه الطاولة، النظر بعناية في المبادئ الإنسانية التي ترتكز عليها أعمالنا. إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحاجة إلى سخائنا ومساعدتنا.

وبعد وقت قصير، سيجتمع الرياضيون في بيونغ شانغ للمشاركة في الألعاب الأوليمبية الشتوية. وأود أن أعرب

عن خالص أملي في أن تشارك فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فكما أقرت الجمعية العامة، إن الألعاب الأوليمبية يمكن أن تعزز أجواء السلام والتسامح والتنمية والتفاهم في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. ونحن بحاجة إلى نشر وتعميق تلك الروح من الأمل والتفاؤل. والمشاركة الدبلوماسية هي المسار الوحيد للسلام المستدام ونزع السلاح النووي. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل بلوغ ذلك الهدف وتجنب مستوى من الخطر لا يمكن التنبؤ به من حيث مساره وعواقبه الكارثية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية اليابان.

كما شهدنا جميعا، إن كوريا الشمالية قد صعدت أعمالها المشينة من الاستفزاز، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فعلى مدى العامين الماضيين، أطلقت كوريا الشمالية ٤٠ قذيفة تسيارية وحلقت قذيفتان من تلك القذائف فوق اليابان. كما أجرت ثلاث تجارب نووية. وزعمت كوريا الشمالية أن التجربة التي أجرتها في أيلول/سبتمبر كانت تجربة لقنبلة هيدروجينية؛ وكان حجمها أكبر بكثير من حجم التجارب السابقة. إن تحديها لسلطة المجلس أمر غير مقبول على الإطلاق.

وفي الآونة الأخيرة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت كوريا الشمالية صاروخا بطائفة من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والذي يبدو أنه نوع جديد من الصواريخ. وقد أثبت مرة أخرى أن كوريا الشمالية تشكل تهديدا عالميا واضحا لجميع الدول الأعضاء.

ويشكل النهوض ببرنامجها النووي تهديدا أساسيا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد نُفذت أحدث عملية إطلاق بعد ٧٥ يوما من الاستفزازات التي أقدمت عليها كوريا الشمالية في أيلول/سبتمبر. وبنبرة تفاؤل، اعتبر البعض تلك الأيام الـ ٧٥ من الصمت إشارة إيجابية. غير أن عملية الإطلاق التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر بينت بجلاء أن كوريا الشمالية تواصل بلا كلل تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف في حين تبدو أنها صامتة. ومن الواضح بشكل متزايد أنها أبعد ما تكون عن الاستعداد للتخلي عنها، أو الاهتمام بالعودة إلى الحوار المجدي.

وأكدت زيارة وكيل الأمين العام فيلتمان مجددا ببساطة الواقع المروع للحالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالجزع على نحو متزايد إزاء استمرار كوريا الشمالية في تطوير قذائفها وأسلحتها النووية حتى في الوقت الذي نعقد فيه جلسة اليوم. تدعي كوريا الشمالية أن برامجها هي من أجل أمنها، بما في ذلك الحفاظ على نظامها. ولكنها، على العكس من ذلك، بالغة الخطورة. فهي تتعارض مع النظام الدولي ويمكن أن تؤثر على سلامة أية دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن اليابان لم تحاول قط السعي إلى تغيير نظام الحكم في بلدان أو مناطق أخرى بالقوة. ونعتقد أن إيجاد حل سلمي أمرٌ مستصوب. بيد أن كوريا الشمالية ترفض باستمرار إمكانية التوصل إلى ذلك الحل، وبدلا من ذلك تواصل تصعيد أعمالها الاستفزازية. وهي تتجاهل ما يُسمى بالإطار المتفق عليه لعام ١٩٩٤ والبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية الأطراف لعام ٢٠٠٥. وبذلك، فإنها تخون حسن نية جميع البلدان المعنية. فقد استخدمت كوريا الشمالية تلك المحادثات كذريعة لمواصلة تطوير قذائفها وأسلحتها النووية.

فكيف كافأتنا كوريا الشمالية على جهودنا الرامية إلى إجراء حوار وتقديم المساعدة على مدى العقدين الماضيين؟ لقد استخدمت استراتيجية حافة الهاوية وحاولت الحصول على تنازلات. وتقع على عاتقنا مسؤولية عدم تكرار أخطاء الماضي مثل الدخول في حوار من أجل الحوار. فلم يحقق ذلك شيئا

سوى تمكين كوريا الشمالية من الاستمرار في المماطلة لكسب الوقت لتطوير قذائفها وأسلحتها النووية. وتنص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بوضوح على أنه يجب على كوريا الشمالية التخلي عن برامجها بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وينبغي لنا ألا نتراجع عن ذلك الهدف. ويمثل التزام كوريا الشمالية واتخاذها لإجراءات ملموسة نحو نزع السلاح النووي شرطين مسبقين لإجراء حوار حقيقي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق مزيد من الوحدة وأن يتعاون تعاونا وثيقا من أجل ممارسة أقصى أشكال الضغط على كوريا الشمالية باستخدام كل الوسائل المتاحة. وذلك هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من حمل كوريا الشمالية على تغيير سياستها. وجزاءات الأمم المتحدة وسيلة فعالة لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أيضا أن يستذكر العزم الذي أعرب عنه في قراراته على اتخاذ تدابير مهمة أخرى في حال قيام كوريا الشمالية بإجراء مزيد من التجارب النووية أو عمليات الإطلاق. إن الجزاءات هي الأدوات التي يمكن أن تجعل كوريا الشمالية تفهم أن الطريق الوحيد هو تغيير سياساتها. والتدابير التي اتخذها مجلس الأمن قوية وغير مسبوقة وتكاد تشكل نظام جزاءات متكامل الأركان. والجزاءات تكون أكثر فعالية عند تنفيذها بالكامل وممارسة أقصى درجات الضغط على كوريا الشمالية بغية الحد من برامجها النووية وبرامج القذائف من خلال التخفيض الشديد لعائداتها من العملة الأجنبية. ولذلك، فإننا نحث بقوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ هذه الجزاءات تنفيذا تاما وسد جميع الثغرات المحتملة. وفي هذا الصدد، فإن اليابان على استعداد لمساعدة البلدان التي تعاني من صعوبات في تنفيذ تدابير الجزاءات.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتدابير الأكثر استقلالية التي تستهدف كوريا الشمالية والتي يجري تنفيذها أو تعزيزها في كثير من البلدان، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ مزيد من التدابير الإضافية لوقف حركة الأشخاص والسلع والأموال إلى كوريا الشمالية، بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية. وما فتئت اليابان تنفذ تدابير صارمة. وأود أن أبلغ المجلس اليوم بأننا اتخذنا للتو تدابير إضافية مستقلة، بفرض تجميد للأصول على ١٩ كيانا من كيانات كوريا الشمالية. وأدعو الدول الأخرى إلى اتخاذ تدابير مماثلة.

من دواعي الأسف أن التهديد الذي تمثله كوريا الشمالية يشمل أيضا قدرتها على إنتاج أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية، فضلا عن أنشطتها في الفضاء الإلكتروني. وثمة تقارير عن أن كوريا الشمالية ربما تجني أموالا لمواصلة تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف من خلال بيع الأسلحة أو السرقة عن طريق الإنترنت. وينبغي لنا أن نعزز شبكتنا لتبادل المعلومات والتعاون على الصعيد الدولي، حتى نتمكن من التصدي بشكل أفضل لجميع التهديدات المحتملة.

وحتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، يجري تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية باطراد على حساب رفاه شعب كوريا الشمالية. ولا يمكننا أن نتغاضى عن التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية. وقبل بضع سنوات، تسلل عملاء كوريين شماليين إلى اليابان واختطفوا عدداً من المواطنين اليابانيين، بينهم فتاة لا يتجاوز عمرها ١٣ سنة. ولم يعد سوى خمسة من المختطفين، بينما ظل العديد من اليابانيين الذين اختُطفوا رهن الاعتقال في كوريا الشمالية. وفي هذا الأسبوع، توفيت أم إحدى المختطفات بعد أن ُحرمت من رؤية ابنتها الحبيبة لما يقرب من ٤٠ عاما. كما توفي مؤخرا فرد آخر من الأسرة. ولا يمكن لهذه الأسر أن تنتظر إلى الأبد. ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن عددا قليلا فقط من المختطفين تمكنوا من العودة إلى ديارهم وإلى أصدقائهم وأُسرهم التي تنتظرهم. ويجب أن نؤكد على شواغلنا الجدية إزاء انتهاكات

وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها كوريا الشمالية، بما فيها تلك التي ارتُكبت ضد رعايا بلدان أخرى داخل أراضي كوريا الشمالية وخارجها، كما حدث في حالة أوتو وارمبير، وهو من مواطني الولايات المتحدة. إن الطريقة الوحيدة لتحقيق الهدف الأساسي للأمم المتحدة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين – بما في ذلك داخل كوريا الشمالية نفسها – تتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة لعمليات الاختطاف والمسائل النووية وقضايا القذائف.

وإذا اختارت كوريا الشمالية الطريق الصحيح، فقد تتمكن من تعزيز اقتصادها بشكل كبير وتحسين رفاهية شعبها. ولكنها لن تكون قادرة على التمتع بمستقبل مشرق إلا من خلال حل قضاياها النووية ومسائل القذائف وحالات الاختطاف. وبما أنها لم تف بعد بالتزامها بنزع السلاح النووي ولم تتخذ إجراءات ملموسة لتحقيق تلك الغاية، فلنبعث برسالة واضحة وموحدة مفادها أن المجتمع الدولي لن يقبل أبدا أن تصبح كوريا الشمالية مسلحة نوويا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو الآن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى أخذ الكلمة.

السيد تيلرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن على إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. وباسم الولايات المتحدة، أود أن أشكر اليابان ووزير الخارجية كونو على عقد هذه الجلسة الوزارية اليوم بشأن التهديد المتزايد من جانب كوريا الشمالية.

عندما تولى الرئيس ترامب منصبه، حدد كوريا الشمالية باعتبارها أكبر تهديد للأمن القومي للولايات المتحدة. ولا يزال هذا التَقْدِير هو نفسه اليوم. فبعد إطلاق القذيفة التسيارية العابرة للقارات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ادعت حكومة كوريا الشمالية أنها تملك الآن القدرة على ضرب أي موقع في الإقليم القاري للولايات المتحدة.

تشكل قدرات كوريا الشمالية المتزايدة تهديدا مباشرا لأمننا وأمن العالم بأسره، ولا نعتبر هذا الادعاء تهديدا واهيا. ويشير استمرار عمليات إطلاق القذائف وعمليات التجارب غير القانونية التي يقوم بها النظام الكوري الشمالي، إلى ازدراء الولايات المتحدة وجيرانها في آسيا وجميع أعضاء الأمم المتحدة. وأمام هذا التهديد، فإن تقاعس أي دولة هو أمر غير مقبول.

ومن خلال سلسلة من القرارات القوية لمجلس الأمن، إضطلعت هذه الهيئة بدور قيادي في إدانة البرامج غير المشروعة لكوريا الشمالية النووية منها، وتلك الخاصة بالقذائف، وفرض عواقب. ولا يزال المجتمع الدولي ثابتا في تصميمه على عدم قبول حيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية. ويجب على كل دولة عضو في الأمم المتحدة التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن القائمة. وبالنسبة للدول التي لم تقم بذلك بعد، أو التي كانت بطيئة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فإن ترددها يثير التساؤل عما إذا كان تصويتها التزاما بالكلام فقط، وليس باتخاذ إجراءات. وبالنسبة للبلدان التي لم تتخذ إجراءات، أحثها على النظر في مصالحها وولاءاتها وقيمها في مواجهة هذا التهديد العالمي الخطير.

ونعتقد أنه يمكن، بل ويجب، القيام بالمزيد من العمل خارج نطاق تطبيق الشروط الدنيا لقرارات مجلس الأمن الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد شنت الولايات المتحدة خلال الربيع الماضي، حملة ضغط سلمي لفرض جزاءات اقتصادية ودبلوماسية على كوريا الشمالية، بهدف تهيئة الظروف لكوريا الشمالية للدخول في مفاوضات جدية من أجل التخلي التام، الذي يمكن التحقق منه، والذي لا رجعة فيه عن برامجها للأسلحة النووية. ويعد تصميمنا على مواصلة هذه الحملة أكبر اليوم. وعلى مدى العام الماضي، إنضم العديد من حلفاء

وشركاء الولايات المتحدة إلى حملتنا، التي تتجاوز مجرد الامتثال لقرارات مجلس الأمن. ونطلب من تلك الدول الاستمرار في زيادة الضغط من خلال العمل الانفرادي. ومن شأن ذلك أن يزيد من عزلة كوريا الشمالية سياسيا واقتصاديا، وأن يقطع الدعم والأموال لبرامجها غير المشروعة النووية وتلك الخاصة بالقذائف.

وندعو بشكل خاص الاتحاد الروسي والصين إلى زيادة الضغط، بما في ذلك تجاوز التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن. إن الاستمرار في السماح للعمال الكوريين الشماليين بالعمل الشاق في ظروف تشبه العبودية، داخل الاتحاد الروسي، مقابل أجور تستخدم لتمويل برامج الأسلحة النووية، يشكك في صدق الاتحاد الروسي كشريك في تحقيق السلام. وبالمثل، مع تدفق النفط الخام الصيني إلى مصافي كوريا الشمالية، تتساءل الولايات المتحدة عن التزام الصين بحل قضية لها آثار خطيرة على أمن مواطنيها. فقد سعى نظام كوريا الشمالية مؤخرا إلى تصوير جزاءات الأمم المتحدة بأنها ضارة بالنساء والأطفال. ولكن هذا نظام ينفق بكل نفاق البلايين على البرامج النووية وتلك الخاصة بالقذائف، بينما يعاني شعبه من فقر مدقع. ويمكن للنظام إطعام ورعاية النساء والأطفال والناس العاديين في كوريا الشمالية إذا اختار رفاه شعبه بدلا من تطوير الأسلحة.

إن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خيار: بوسعها التراجع عن مسارها والتخلي عن برنامجها غير المشروع للأسلحة النووية أو الانضمام إلى مجتمع الأمم، أو يمكنها مواصلة فرض الفقر والعزلة على شعبها. إن النظام في بيونغ يانغ يتحمل المسؤولية النهائية عن رفاه شعبه. وتدعي كوريا الشمالية أن برنامجها للأسلحة النووية يمثل خطوة أساسية لبقاء نظامها. وبهذا الخيار، جعلت كوريا الشمالية نفسها أقل أمنا، وأصبح اقتصادها أكثر عزلة وانفصالا عن الاقتصاد العالمي.

لقد أوضحنا بأن جميع الخيارات تبقى مطروحة من أجل الدفاع عن أمتنا، ولكننا لا نسعى إلى الحرب مع كوريا الشمالية ولا نريدها. وستستخدم الولايات المتحدة جميع التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها ضد العدوان الكوري الشمالي، ولكننا نأمل أن تتيح الدبلوماسية التوصل إلى حل.

وكما قلت في وقت سابق من هذا الأسبوع، يجب أن يحدث وقف مستدام لسلوك كوريا الشمالية الخطير، قبل أن تبدأ المحادثات. ويجب أن تستحق كوريا الشمالية عودتها إلى طاولة المفاوضات. ويجب أن تستمر حملة الضغط وستستمر حتى يتحقق نزع السلاح النووي. وسنعمل، في غضون ذلك، على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة. إن رسالتنا اليوم هي رسالة سمعتها هذه الهيئة من قبل، وسوف نستمر في تكرارها، وتتجلى في أن الولايات المتحدة لن تسمح للنظام في بيونغ يانغ بالاحتفاظ بالعالم رهينة. وسنواصل مساءلة كوريا الشمالية عن سلوكها المتهور والخطير، اليوم وفي المستقبل. ونطلب من كل دولة هنا الانضمام إلينا في ممارسة السيادة لحماية جميع شعبنا. ونطلب أيضا من الجميع الانضمام إلى جهد موحد لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): تمثل الحالة في شبه الجزيرة الكورية، أكبر تهديد يواجهه العالم اليوم فيما يخص السلم والأمن الدوليين. إن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية وبرنامج القذائف التسيارية ينم كما سمعنا من قبل، عن تجاهل صارخ لالتزاماتها الدولية. لقد انتهكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرارا القانون الدولي، بما في ذلك العديد من قرارات مجلس الأمن. كما أن أفعالها تتعارض مع القاعدة العالمية القائمة ضد التجارب النووية، على النحو الذي تنص عليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والقواعد العالمية الخاصة بعدم الانتشار.

لقد دعا المجلس مرارا وتكرارا، وأعتقد أن هذه الجلسة هي الجلسة السادسة عشرة، هذا العام للتصدي لاختبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وفي كل جلسة، أدان أعضاء المجلس بالإجماع تلك الاستفزازات بأشد العبارات. إن العالم لا يقبل برامج الأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومن الضروري أن نواصل الوقوف متحدين.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأرحب بصفة خاصة بوجود ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هنا اليوم. ولتشكل هذه الجلسة خطوة نحو الحوار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، لأنقل الرسائل الخمس التالية إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مباشرة. أولا، وقف جميع الاستفزازات؛ وثانيا، الدخول في حوار ذي مصداقية وذي مغزى؛ وثالثا، التقيد بقرارات مجلس الأمن والوفاء بالالتزامات الدولية؛ ورابعا، التخلي عن الأسلحة النووية وبرامج القذائف بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها؛ وخامسا، العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد أدى اعتماد القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) إلى تشديد الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشكل الآن أشد نظام جزاءات صارم ينفذ على الإطلاق في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولكي يكون للجزاءات الأثر المنشود، من الأهمية بمكان ضمان تنفيذها بشكل شامل. وتحقيقا لهذه الغاية، نحتاج إلى قدرات إضافية على جميع المستويات، بما في ذلك تحسين الرصد وبناء القدرات المحددة الأهداف، ونحن نشارك بنشاط، من خلال الاتحاد الأوروبي، في دعم هذه الجهود.

لقد أجرى المجلس خلال هذا الأسبوع، مناقشات بشأن الحالة الحرجة لحقوق الإنسان والظروف الإنسانية غير المستقرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتظل الحالة الإنسانية للكوريين الشماليين العاديين تبعث على بالغ القلق. إن المسؤولية عن رفاه الشعب الكوري الشمالي، تقع دون أدنى شك على كاهل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان دعم الاستثناءات الإنسانية المنصوص عليها في نظام الجزاءات. ومن ثم، يتعين بالنظر إلى التقارير التي تفيد عن تراجع قدرة المنظمات الإنسانية الدولية على تقديم المساعدات، معالجة هذه المسألة. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، هناك أيضا حاجة ماسة إلى المزيد من التمويل للمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد استمرت زيادة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، خلال العام الماضي. وبلغت الآن مستوى خطيرا للغاية. وأعتقد أننا نريد جميعا نشر الشعور بالطابع الملح لهذه المسألة. وقد اقترنت الاستفزازات بزيادة في خطاب المواجهة. وفي هذه البيئة، تكون احتمالات الأخطاء وسوء الفهم وسوء التقدير مرتفعة.

ويجب علينا القيام بالمزيد من العمل، بالتوازي مع التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات، للحد من التوترات من أجل تعزيز آفاق التوصل إلى تسوية شاملة. فالجزاءات وحدها لن تحل المشكلة الحالية. وتمس الحاجة إلى جهود دبلوماسية خلاقة ومكثفة تمهد الطريق أمام حل سلمي ودبلوماسي وسياسي. ويجب تناول الحالة من دون تحيز، ويجب أن نكون مستعدين للنظر في المقترحات والاتفاقات الجديدة والسابقة. وتبرز، في ذلك الصدد، الحاجة كذلك إلى استكشاف إمكانيات التعاون والترتيبات الأمنية على الصعيد الإقليمي. وتسهم السويد في هذه الجهود الدبلوماسية، ونرحب بزيارة وكيل الأمين العام فيلتمان مؤخرا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن. فأعين الناس، في جميع أنحاء العالم، مركزة على ما يحدث

هنا، ويخشون ما يمكن أن ينجم عن زيادة تصعيد الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. فعلينا استنفاد كل السبل الدبلوماسية والحوار. وبذل الجهود أمر ملح وعواقب الفشل ستكون كارثية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن وزير خارجية أوكرانيا إلى أخذ الكلمة.

السيد كليمكن (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة اليابانية، وأشكركم شخصيا، الوزير كونو، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم. وبطبيعة الحال، أشكر كذلك الأمين العام على ما وافانا به من معلومات مستكملة مفيدة للغاية.

لا يزال استمرار كوريا الشمالية في تطوير برنامجها للأسلحة النووية والقذائف يقوض النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. فالتطورات الأخيرة تثبت أن بيونغ يانغ تتحدى بعجرفة في تجاهلها للقانون الدولي والنداءات المتكررة لوقف أنشطتها غير القانونية.

وقد قوبلت الأعمال الاستفزازية غير المسبوقة التي قامت بها كوريا الشمالية في السنتين الماضيتين بنظام الجزاءات الأقوى في التاريخ. وقد أرسل القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، الذي اتخذ بالإجماع ردا على التجربة النووية السادسة والأقوى التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إشارة واضحة جدا إلى بيونغيانغ. وحث بيونغ يانغ، بصفة خاصة، على عدم القيام بإطلاق أي قذائف تسيارية وعلى عدم إجراء أي تجارب نووية وعلى الامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى. وبين مجلس الأمن، في الوقت نفسه، مخرجا من الأزمة، بما في ذلك بإعادة تأكيد التزامه بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة، في الوقت الذي أكد فيه كذلك على سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشدد على ضرورة مواصلة العمل على تخفيف حدة التوترات بغية تعزيز آفاق التوصل إلى تسوية شاملة.

فماذا كان الرد على ذلك القرار؟ تجربة صاروخية أخرى. فعلى الرغم من كل الجهود السياسية والدبلوماسية لكبح جماح طموحات بيونغ يانغ العدوانية، اقتربت كوريا الشمالية من امتلاك ترسانة نووية بكامل طاقتها. وقد ألحقت العسكرة المتزايدة بالفعل ضررا بالغا بسبل عيش شعبها، الذي لا يزال يعيش تحت الإكراه المستمر وهو يعاني نقصا حادا في أبسط السلع والخدمات الأساسية. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل فعال التهرب من الجزاءات، بالإضافة إلى تحويل الموارد عن الاحتياجات الإنسانية الشديدة إلى تمويل برنامجها للقذائف والأسلحة النووية.

وتوحي التطورات الأخيرة، ولا سيما إطلاق القذيفة التسيارية العابرة للقارات في الشهر الماضي، بأن بيونغ يانغ غير مهتمة باستئناف المفاوضات. إننا نتفق مع الرأي الذي يتشاطره الكثيرون حول هذه الطاولة بأن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن سيقربنا من تغيير هذا الاتجاه. وقبل أن يحدث ذلك، يجب على المجلس أن يقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ المزيد من التدابير في حال حدوث أعمال استفزازية جديدة. إن للأزمة التي طال أمدها في شبه الجزيرة الكورية آثارا عالمية، وبالتالي فهي تثير السؤال حول ما ينبغي للمجتمع الدولي فعله لمنع ظهور التهديد النووي في المستقبل في أجزاء أخرى من العالم كذلك. وفي رأيي، تنطوي حالة كوريا الشمالية على درسين أساسيين للمجتمع الدولي.

أولا، إنها تبين ما يمكن أن يحدث عندما تحصل جهات فاعلة غير مسؤولة على أسلحة الدمار الشامل. فبيونغ يانغ اليوم تبتز المنطقة بأسرها - بل العالم بأسره - بالتهديد باستخدام أسلحتها النووية وقدراتها الصاروخية، من دون أي تفكير في النتائج والعواقب المحتملة. ولذلك، فإننا ما زلنا نشهد المزيد من التحديات الناشئة والمتطورة لنظام عدم الانتشار. وللأسف، تزداد الصعوبة على المجلس في الاستجابة متحدا. فنحن نشهد،

في كثير من الأحيان، سياسة عدم الرغبة من قبل بعض البلدان في التسليم بأن نظام كوريا الشمالية يمثل تهديدا أساسيا. ويتعين على من يبحثون عن أعذار لبيونغ يانغ أن يدركوا بأن الناس في اليابان وجمهورية كوريا والبلدان الأخرى واعون بأن قذائف كوريا الشمالية قد أصبحت حقيقة من حقائق الحياة. فقط تخيلوا شعوركم عندما توقظون من النوم مخضوضين بعويل صفارات الإنذار يخترق هدوء الصباح الباكر.

ثانيا، إن استرضاء الطموحات العدوانية لا يفيد على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن الجناة لا يزدادون إلا تشجيعا بالتنازلات والتقاعس من جانب المجتمع الدولي. فقد رأينا ذلك سابقا في أوروبا في عام ١٩٣٠، ونراه اليوم كذلك في أوروبا وفي أماكن أخرى. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر موقفا واضحا وغير مهادن – وأشدد غير مهادن – في الدفاع عن القانون الدولي، حيثما انتهك ومن قبل أي كان. وينبغي ألا يقتصر هذا الموقف على إعلانات بشأن الضرورة القصوى للدفاع عن حقوق الإنسان والسلام والأمن. فنحن بحاجة إلى ردود سريعة ومناسبة.

وقد شهدنا، في العقود الأخيرة، ظهور عدد من البؤر المضطربة في أنحاء مختلفة من العالم. كما شهدنا دولة حائزة للأسلحة النووية تنجح في تجريب تكنولوجيا، مؤدية إلى زعزعة طويلة الأمد للاستقرار وتعتدي على جيرانها – وهي دول ذات سيادة. وللأسف فقد تضرر بلدي كذلك.

وقد احتفلنا، في وقت سابق من هذا الشهر، بالذكرى السنوية الثالثة والعشرين للتوقيع على مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية المتصلة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقد التزمت ثلاث دول نووية باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها القائمة، في مقابل تخلي أوكرانيا الطوعي عن ترسانتها النووية. وقد تعهد الموقعون على المذكرة علاوة على ذلك بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وبألا تستخدم أيا من أسلحتها على الإطلاق ضد أوكرانيا.

وأود أن أذكر المجلس بأن تقديم الضمانات الأمنية لأوكرانيا من قبل الدول النووية كان شرطا مسبقا لانضمام بلدي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد أيضا أن المذكرة مودعة لدى الأمانة العامة، وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وقد اعتمدها الأمين العام بوصفها اتفاقا دوليا. غير أن الالتزامات المنصوص عليها في تلك الوثيقة قد انتهكت بدهاء من قبل روسيا – إحدى الدول الموقعة ومستقبلة الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا حتى ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، فقد انتهكت حدود بلدي في مشهد سافر للاستخفاف بمعايير ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وعدد من الاتفاقات الأخرى، بما في ذلك مذكرة بودابست.

وقد ترك الاحتلال غير الشرعي للقرم والعدوان الروسي المستمر على منطقة دونباس في أوكرانيا، اليورانيوم المنخفض التخصيب في مفاعل البحوث النووية سيفاستوبول ومستودعين نوويين وأكثر من ١ ٢٠٠ مصدر للعناصر المشعة من دون السيطرة الواجبة للمنظم الوطني الأوكراني. وأود أن أذكر بالإطار القانوني لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوكرانيا، بما في ذلك في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وعندما نتكلم عن أهمية صون وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ينبغي لنا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن الاحتلال المستمر للأراضي الأوكرانية من جانب دولة حائزة للأسلحة النووية قد أدى إلى التوسيع بحكم الواقع للمساحة الجغرافية لانتشار الأسلحة النووية.

وأدى العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، إلى جانب الاستفزازات المستمرة من جانب عميلتها كوريا الشمالية إلى

تصعيد خطير لحالة النظام الأمني الدولي غير المتوازن، الأمر الذي ينتقص من فعالية نظام عدم الانتشار وموثوقيته. وإذا شئنا الحيلولة دون انزلاق العالم إلى حالة من الفوضى، فإن علينا توحيد صفوفنا لأجل ضمان احترام القانون الدولي والمساءلة عن انتهاكات ذلك القانون، بغض النظر عن انتهاكه من قبل إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها، أو من قبل تلك التي تتوق إلى تحقيق مركز كهذا للأسف. ولن يحدث ذلك أبدا.

السيد فيلد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وزير الخارجية كونو على دعوتنا هنا جميعا إلى جلسة اليوم الهامة هذه تحت الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التهديدات والتحديات العالمية الواضحة والمزعزعة للاستقرار بالنسبة لنا جميعا من جراء تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أبدأ بمناقشة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهي ما تزال – مثلما كانت دائما – إنجازا دبلوماسيا هائلا وما تزال تشكّل حجر الزاوية في نظام أمننا الدولي. وقد استفدنا جميعا من الحماية التي وفرتها لنا بصفتنا موقّعين عليها. وإن من مسؤوليتنا ومصلحتنا الجماعيتين أن نكفل وفاء جميع الأمم بالتزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة والاتفاقات ذات الصلة. وذلك من واجبنا أيضا بصفتنا أعضاء في المجلس، فضلا عن كوننا جهات فاعلة دولية مسؤولة. ويجب علينا التقيد بالقواعد الجماعية الملزمة والدفاع عن قيمنا، علاوة على العمل معا في المجلس لضمان نظام أمن دولي من شأنه أن يعود بالفائدة على البشرية جمعاء. وما برحت كوريا الشمالية تأنف عن ذلك النظام وترفض قيمنا الجماعية مرارا وتكرارا. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، استمع أعضاء المجلس إلى تقارير مروعة ومؤسفة (أنظر S/PV.8130) عن الطريقة الوحشية التي يعامل بها النظام مواطنيه – عن أمهات أُرغمن على إغراق أطفالهن حديثي الولادة بسبب تشكيك النظام في نقائهم العرقي. واستمعنا إلى أمثلة متعددة لانتهاكات حقوق المواطنين الأجانب، بمن في ذلك مواطنو بلدكم، سيدي الرئيس.

ونجتمع اليوم مرة أخرى لإدانة برنامج الأسلحة النووية الخطير وغير المشروع لكوريا الشمالية. وبالرغم من أن كيم جونغ ما يزال يدعي العزم على أن يكون طرفا فاعلا مسؤولا لتحقيق الأمن والرخاء لشعبه، فإن ممارسات النظام التي تتجلى في الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان وكذلك برنامج الأسلحة النووية، يثبتان نقيض ذلك الادعاء تماما. ويؤدي سعي كوريا الشمالية للحصول على الأسلحة النووية العابرة للقارات إلى المزيد من زعزعة الاستقرار بالنسبة لنا جميعا. وأطلق ذلك البلد نحو ٢٠ قذيفة تسيارية هذا العام، وشهدنا ثلاث عمليات إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات، وإطلاق قذيفتين عبر أراضي شمال اليابان بأسرها. وردّا على تلك الإجراءات، قرر المجلس بالإجماع وكما ينبغي فرض أشد الجزاءات على كوريا الشمالية خلال عقد واحد من الزمن. وأعرب مجتمعنا الدولي عن إدانته الشديدة للنظام بأخذه الجزاءات على محمل الجد. وقد بدأت تلك الجزاءات تؤتي ثمارها بطبيعة الحال. وتقع على عاتقنا جميعا المسؤولية عن ضمان التنفيذ الكامل والصحيح للجزاءات حتى تحقق الأثر المرجو منها.

وبعد أن أدرك تجار الأسلحة الذين يعملون لصالح كوريا الشمالية أن طرقهم المعتادة إلى العملاء قد أُغلقت، انكبّ دبلوماسيوها على إنجاز المعاملات المصرفية للسلع المهربة، في حين أدرك مصدرو عملها اليدوي أن عقود العمل لم تعد تجدد. ولذلك، يجب علينا أن نواصل هذه الضغوط وأن نعمل على زيادتها أيضا. ويجب علينا تبادل المعلومات والخبرات المتاحة لنا لمنع كوريا الشمالية من استخدام الشركات الصورية أو القنوات غير المشروعة للتهرب من الجزاءات. ويجب علينا جميعا أن نتعاون تعاونا كاملا مع فريق خبراء الأمم المتحدة ذي الكفاءة والمهنية

الرفيعة المعني بالجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية. ونوصي بأهمية عمله وسنواصل دعمه بصورة نشطة.

ولكن ينبغي أن نوضح أننا نرمي من وراء إنفاذ الجزاءات هذه إلى إرغام كيم جونغ أون على أن يدرك أن أمامه خياران أو مساران. وأن المسار الذي يتّبعه الآن سيقود بلده إلى مزيد من الفقر والعزلة، وأنه يهدد أمن كوريا الشمالية وأمن العالم بأسره، وأن بوسعه بل يجب عليه تغيير هذا المسار. وله أيضا أن يختار الامتثال لقرارات مجلس الأمن والانضمام إلى المجتمع الدولي الذي يمتثل للقانون. وله أن يختار السماح لشعبه أن يعبر عن نفسه بحرية من خلال المناقشة والنشاط التجاري. وهذا هو الطريق الحقيقي المؤدي إلى تحقيق الأمن والرخاء لشعب كوريا الشمالية. وليس بوسع أحد سوى كيم أن يتخذ ذلك الخيار، ويجب علينا جميعا هنا العمل معا على إقناعه باتخاذ ذلك الخيار الصحيح. وبالتالي، يجب أن تكون الرسالة التي نبعث بها إلى كيم جونغ أون ونظامه واضحة وموحدة. ويجب عليه تغيير مساره الحالي إلى ما يحقق رفاه أبناء بلده ولضمان سلامة جيرانه في جميع أنحاء العالم. وآمل أن ينقل ممثل كوريا الشمالية الحاضر هنا اليوم هذه الرسالة القوية إلى بيونغيانغ.

ويجب علينا العمل معا واستخدام كل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة لنا لإيصال تلك الرسالة. ولنتمسك بقيمنا بحزم وقوة. فالعالم يتطلع إلينا جميعا هنا للدفاع عن نظام أمننا الدولي. ويجب علينا أن نرتقي إلى مستوى التحدي الآن لصالح أجيال البشرية المقبلة.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، تستمر مصر في تأكيد إدانتها بأشد العبارات لأنشطة كوريا الشمالية في مجال التسلح النووي وتطوير وإطلاق القذائف التسيارية بما يخالف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعرّض السلم والأمن الدوليين والإقليميين للخطر. وذلك انطلاقا من التزام مصر الدائم بضرورة الحفاظ على مصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومصداقية مجلس الأمن، وحرص مصر على أن تتعامل كافة أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي بجدية وحزم مع أي تهديد لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، دون تمييز أو ازدواجية في المعايير. حيث لا يخفى على أحد أن مصر تولي أهمية بالغة لضرورة احترام جميع الأطراف للتوافق الدولي الملزم على اعتبار أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكّل أحد أهم أركان المنظومة الأمنية الدولية القائمة، وعلى ضرورة التعامل من جانب مجلس الأمن مع أي تهديد لهذه المنظومة ومع أي إجراءات تعوق تحقيق عالميتها بشكل متسق دون تمييز.

كما تدرك مصر طبيعة ما تمثله الانتهاكات المتكررة من جانب كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من تهديد للسلم والأمن الدوليين، ومن تهديد خطير للاستقرار الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا، وللأمن القومي لدول صديقة لمصر مثل اليابان وكوريا الجنوبية. ومن هذا المنطلق تستمر مصر في مطالبة كوريا الشمالية بالوقف الفوري لكافة الانتهاكات والاجراءات المخالفة لقرارات مجلس الأمن. وتدعوها لعدم القيام بأية أعمال تصعيدية تؤدي إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار، بما يهدد السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وتطالبها بالعودة للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير نووية، وإلى تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء.

وتؤكد مصر مجددا ضرورة اضطلاع مجلس الأمن وكافة أجهزة الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذا الصدد، من خلال العمل على إيجاد تسوية سلمية مستدامة للأوضاع المثيرة للقلق البالغ في شبه الجزيرة الكورية.

على أن تشمل تلك التسوية التخلّص الكامل من كافة الأسلحة النووية وإيجاد سلام مستدام بين الكوريتين، وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك العمل على إعادة

إحياء المفاوضات وتوفير المناخ المناسب لذلك، بحيث يتسنّى الخروج من تلك الحلقة المفرغة الخطيرة لاستمرار انتهاكات كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن في مقابل اكتفاء مجلس الأمن بفرض عقوبات إضافية دون وجود أفق سياسي واضح لحل الأزمة بشكل لا يترك مجالاً سوى للمزيد من التدهور الذي قد يؤدي إلى كارثة دولية حقيقية.

وفي هذا السياق، تابعت مصر باهتمام الزيارة التي قام بها مؤخراً السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى بيونغ يانغ في شهر كانون الأول/ديسمبر الجاري، والتي تعدّ الأولى من نوعها لمسؤول في الأمم المتحدة على هذا المستوى منذ عام ٢٠١٠. ونعتبر أن الاستمرار في التواصل والحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر ضروري للحفاظ على أفق إعادة إحياء الحوار والمفاوضات كسبيل للتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة الخطيرة التي تؤثر على أمن الجميع.

ونودّ في هذا السياق أن نتقدّم بالشكر للسيد فيلتمان على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر حول نتائج زيارته. ونؤكد أهمية استمرار محاولات التواصل والحوار، وعدم فقدان الأمل في قدرة المجتمع الدولي على التوصل إلى تسوية سلمية تستوفي الشروط المتفق عليها في قرارات مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي وإحلال سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعارض الصين بحزم تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامجها النووية أو تلك المتعلقة بالقذائف التسيارية، والتي تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتحث الصين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لتلك القرارات.

منذ بداية عام ٢٠١٧، يخيم توتر دائم على الحالة في شبه الجزيرة الكورية لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت إجراء تجارب نووية وعمليات إطلاق للقذائف. وفي تحد للمعارضة الشاملة من جانب المجتمع الدولي، واصلت الأطراف المعنية توسيع المناورات العسكرية وتصعيد استعراضها للقوة. إن تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، الذي وصل إلى مرحلة تنطوي على خطر خروجه عن نطاق السيطرة، ليس في مصلحة أي من الأطراف.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مستمرة منذ أكثر من عقدين. وثمة أسباب تاريخية عميقة لها وهي تدور ضمن سياق خطير ومعقد. وإذا استعرضنا تطور المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، يمكننا أن نرى أن الأطراف المعنية عندما تحاول التلاقي واحترام شواغل بعضها بعضاً، يمكن تحقيق النتائج. ومن ناحية أخرى، عندما تتخذ الأطراف مواقف عنيدة وتتجاهل أمن الجانب الآخر، يؤدي ذلك إلى تدهور الحالة. وتدور الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية في حلقة مفرغة من المواقف المتشددة والمواجهات الصعبة، وهو أمر لا يدعو للتفاؤل بشأن المستقبل. غير أن الأمل في السلام لم يُفقد تماماً. ولا تزال هناك إمكانية لإجراء مفاوضات. وخيار اللجوء إلى استخدام القوة غير مقبول. وتعتقد الصين أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تُبقي نصب أعينها الهدف الأوسع المتمثل في صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وأن تحكم على الحالة بهدوء وأن تختار خيارات حكيمة وتتخذ خطوات عملية.

أولاً، من الضروري وضع حد فوري للشعارات الرنانة والأفعال غير المؤيدة لنزع السلاح النووي والسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ومن الضروري أيضاً التخفيف من حدة الحالة في أقرب وقت ممكن. فالمواقف المتشددة التي اتخذتها الأطراف المعنية لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوترات وتعميق الانقسامات وتقليل الثقة المتبادلة. ولذلك، فإن هذه المواقف غير مفيدة لأمن جميع الأطراف. وينبغي للأطراف المعنية الحفاظ على الهدوء والتحلي بضبط النفس بغية منع الحالة في شبه الجزيرة الكورية من

التدهور والخروج عن نطاق السيطرة. وينبغي لها تهيئة الظروف اللازمة لقلب الوضع.

ثانياً، من الضروري التصرف وفقاً لأحكام وروح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والضغط من أجل التوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فمنذ عام ٢٠١٦، اتخذ المجلس بالإجماع سلسلة من القرارات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتمثل تلك القرارات الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي وتشكّل التزامات دولية يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بها. ويجب على جميع الأطراف التنفيذ الشامل للقرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكاملها؛ وتعزيز تدابير عدم الانتشار بغية الحد من برامج الأسلحة النووية والقذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والدفع بنشاط باتجاه التوصل إلى تسوية سلمية عبر الوسائل الدبلوماسية والسياسية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى تجنب التأثير سلباً على سبل عيش شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنشطة المساعدة الإنسانية التي تجري في البلد. وتقوّض تدابير الجزاءات الانفرادية المفروضة دون إذن من مجلس الأمن وحدة المجلس وتضرّ بالحقوق والمصالح المشروعة للبلدان الأخرى. ولذلك، ينبغي التخلي عن هذه الإجراءات.

ثالثاً، من الضروري أن تتحمل جميع الأطراف مسؤولياتها وأن تفي بالتزاماتها الحالية بجدية. فالحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية لم يسببها أي طرف منفرد لوحده. وليس من المفيد إلقاء عبء المسؤولية عن حل المشكلة على طرف واحد. وينبغي للأطراف المعنية أن تسعى إلى التلاقي بدلاً من الانخراط في تبادل اللوم. وينبغي أيضاً ألا تحاول التنصل من مسؤوليتها وإلقاء اللوم على الآخرين. لقد التزمت الولايات المتحدة بألا تسعى إلى تغيير النظام وألا تسعى إلى الإطاحة بحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبعدم تسريع عملية إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وبعدم تحريك قواتها إلى ما وراء خط العرض ٣٨. ونأمل أن تحوّل الولايات المتحدة تلك الالتزامات الأربعة إلى إجراءات ملموسة.

رابعاً، من الضروري أن نظل ملتزمين بالطرق السلمية لتسوية الحالة واستئناف الحوار والمفاوضات في أقرب وقت ممكن. فالأمن هو جوهر المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وعلى هذا النحو، يكمن الحل الأساسي في معالجة الشواغل الأمنية لجميع الأطراف، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بطريقة متوازنة. ولا يوجد خيار عسكري فيما يتعلق بتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولن يحقق اللجوء إلى القوة إلا عواقب كارثية على شبه الجزيرة الكورية. والجزاءات أداة وليست غاية. ويبين التاريخ أن الحوار والمفاوضات طريقة أساسية للتخفيف من حدة التوترات والنهوض بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وينبغي للأطراف المعنية أن تسعى إلى تحويل الضغط الناجم عن الجزاءات إلى قوة دافعة لاستئناف الحوار والمفاوضات. وينبغي لها إعادة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى المسار الصحيح للتسوية السلمية عن طريق الحوار والمفاوضات في موعد مبكر.

وظلّت الصين، بوصفها جاراً قريباً لشبه الجزيرة الكورية، تصر على النهوض بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة والسعي للتوصل إلى تسوية عن طريق الحوار والمفاوضات. وتعارض الصين النزاعات والفوضى في شبه الجزيرة الكورية. وما فتئت الصين تدعم قرارات مجلس الأمن المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفّذها بشكل شامل وصارم. وبذلك، بذلت الصين مزيداً من الجهود ودفعت ثمناً أعلى من أي طرف آخر. والتشكيك أو الطعن في ما قامت به الصين هو أمر يفتقر إلى المسؤولية. وفي ضوء الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية، تقدمت الصين بمقترح التعليق المزدوج. وسيترتب على ذلك تعليق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأنشطتها النووية والصاروخية بالتوازي مع تعليق

الولايات المتحدة وجمهورية كوريا للمناورات العسكرية الواسعة النطاق. وقد اقترحنا نهج المسار المزدوج من أجل تعزيز إحراز تقدم مواز في جهود نزع السلاح النووي وإنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة الكورية. وطرح الاتحاد الروسي أيضاً فكرة اتباع نهج تدريجي في تسوية المسائل التي تواجه شبه الجزيرة الكورية.

واستناداً إلى المقترحات المذكورة آنفاً، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً في ٤ تموز/يوليه، اقترحا فيه خارطة طريق لتسوية المشاكل التي تواجه شبه الجزيرة الكورية. والاقتراح المشترك المقدم من الصين وروسيا عملي وممكن التنفيذ ويرمي إلى تعزيز التسوية السلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ومن ثم، فقد كنا نأمل في أن يلقى الاقتراح الاستجابة والدعم من الأطراف المعنية.

ونظراً للأسباب التاريخية، لا تزال ظلال الحرب الباردة تخيم على شبه الجزيرة الكورية. وهذا هو السبب الجذري للطابع المطول للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وعدم تسويتها.

يجب أن ترفض الأطراف المعنية تفكير الحرب الباردة بجميع أشكاله، وأن تضع مفهوما للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن تسعى إلى التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية الكورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية لكي تحقق، في وقت مبكر، نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وإرساء الأمن والاستقرار في الأجل الطويل في شمال شرق آسيا لتعود الفائدة على شعوب البلدان في المنطقة.

والصين على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي من أجل مواصلة القيام بدور إيجابي وبناء لتحقيق هذا الهدف.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة الهامة، كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

تشعر فرنسا ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة في شبه الجزيرة الكورية والمخاطر الكبيرة الناجمة عنها لأمننا الجماعي. لقد أطلق النظام الكوري الشمالي هذا العام ٢٠ قذيفة تسيارية، ثلاث منها عابرة للقارات، وأجرى تجربة نووية على نطاق غير مسبوق. وقد اجتمعنا ١٧ مرة، منها ١٢ مرة بصفة طارئة. إن كوريا الشمالية تشكل اليوم خطرا وجوديا على شركائنا في المنطقة؛وأود أن أؤكد لهم تضامننا الكامل في مواجهة هذه الحالة غير المقبولة.

وتتسم هذه السلسلة غير المسبوقة من الإجراءات غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار بصورة متزايدة بجميع السمات المميزة لوجود تصعيد خطير. إن التهديدات حقيقية ومؤكدة، وقد بلغت بالفعل مستوى غير مقبول وتزداد بصورة يومية. ولهذا فإن التقاعس والضعف ليسا من الخيارات.

وتعتقد فرنسا أن عملنا ينبغي أن يسترشد بثلاث أولويات.

الأولوية الأولى وضع رؤية واضحة في مواجهة الخطورة البالغة للحالة. فأوجه التقدم المتعدد الأوجه المحرز في كوريا الشمالية فيما يتعلق بقدراتها النووية والتسيارية، وربما في المجال الكيميائي، يمثل تغييرا عميق الجذور. لقد تحول الخطر من كونه خطرا إقليميا إلى خطر دولي ومن كونه محتملا إلى أن أصبح فوريا. وينبغي ألا نتوهم: إن الخطر غير مسبوق ولا شيء يعادله.

بيد أن نظام كوريا الشمالية لم يبد حتى الآن أي نية لعكس مسار إجراءاته. بل إنه يمضي قدما في برامجه النووية والتسيارية غير المشروعة، ويواصل انتهاك التزاماته الدولية وتحدي المجلس على حساب شعبه. وأود أن أشدد هنا على أن الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية لا تزداد إلا سوءا، على نحو ما سمعنا في وقت سابق من هذا الأسبوع. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن نظام كوريا الشمالية هو بالطبع من يتحمل المسؤولية عنها في المقام الأول.

ثانيا، بالنظر إلى هذه الحالة غير المستقرة والخطيرة للغاية، فإن التركيز الرئيسي لعملنا يجب أن ينصب على اتخاذ موقف

حازم، أساسا لأن الدوامة الخطيرة التي تعمل فيها كوريا الشمالية تهدد الأسس التي يقوم عليها نظام أمننا الجماعي، الذي تحملنا معا مسؤولية الحفاظ عليه.

ومن الأهمية بمكان أن نتصدى لهذا الاختبار الذي يخضع له نظام عدم الانتشار وأن نتفادى أي إمكانية للإفلات من العقاب، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى جوانب أخرى موضع شك. وما هو معرض للخطر هنا هو قدرتنا ليس فقط على ضمان أمننا، بل على منع حدوث أي اضطراب في التوازن الاستراتيجي في آسيا، وفوق ذلك، الاستقرار الاستراتيجي الذي يرتكز عليه السلام والأمن.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن يجري عملنا على مسارين. ومن الضروري، في المقام الأول، تنفيذ الجزاءات القائمة بدقة وعلى نحو شامل في مواجهة الابتكار الهائل لشبكات كوريا الشمالية في التحايل على قراراتنا والتملص من آثارها. ويعلم الجميع أن التفاوت في تنفيذ الجزاءات يؤثر تأثيرا خطيرا على فعالية عملنا الجماعي. وتقع مسؤولية تنفيذها تنفيذا صحيحا على عاتق جميع الدول الأعضاء، بدءا بتلك الدول التي لها مقعد في المجلس.

كما يجب أن نتصدى بصورة منهجية وبتصميم لجميع استفزازات كوريا الشمالية بغية منع حدوث المزيد من التصعيد وللحفاظ على نظام عدم الانتشار. وإذا استمرت كوريا الشمالية في تحدي إنذاراتنا وتجاهل نداءاتنا لتحكيم العقل، فلن تترك لنا كوريا الشمالية أي خيار آخر سوى تعزيز الجزاءات، على أن يكون مفهوما أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وأنها تستهدف النظام بسبب أفعاله، وليس النظام في حد ذاته.

ويجب أن تكون الأولوية الثالثة والأخيرة هي إمكانات الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي. ونحن لا نغلق الباب، ولم نغلقه أبدا، أمام الحوار. بل على العكس، فإن جميع الجهود التي نبذلها تهدف إلى إقناع بيونغ يانغ بالعودة إلى طاولة المفاوضات والموافقة على التفاوض على برامجها النووية والتسيارية. ولكن من الواضح أنه بالنظر إلى تعنت كوريا الشمالية، فلن نتمكن اليوم من العودة إلى طريق التفاوض سوى عن طريق فرض أقصى قدر من الضغط.

وبطبيعة الحال، تؤيد فرنسا استئناف المفاوضات، ولكن الأمر متروك لنظام كوريا الشمالية ليعطينا مؤشرات واضحة على استعداده للحوار، وكلما عجل بذلك كلما كان أفضل.

وفرنسا مقتنعة بأن فرض أقصى درجات الضغط على نظام كوريا الشمالية هو أفضل أداة لدينا للتمكن من إجراء الحوار، الذي يمثل في حد ذاته شرطا لإيجاد حل سياسي. وإن تعذر ذلك، فإن أي شيء يمكن أن يعتبره نظام كوريا الشمالية علامة على الضعف أو الانقسام فيما بيننا سيشجعه على مواصلة استفزازاته وسيؤدي بصورة موضوعية إلى تفاقم خطر اللجوء إلى تدابير مشددة.

ولذلك، فإن الحزم الذي تدعو فرنسا المجلس إلى إظهاره هو، بكل بساطة، أفضل ترياق في ضوء خطر الحرب وأفضل فرصة متاحة لنا لرسم مسار نحو الحوار، وبالتالي نحو إيجاد الحل السياسي الذي نسعى إليه جميعا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام والحسن التوقيت بشأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يسرنا أن نراكم تترأسونه، سيدي الوزير. وكان من المقرر أن يحضر وزيرنا هنا اليوم لولا اجتماع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنتدى التنشيط الرفيع المستوى، المقرر إجراؤهما في الأيام المقبلة في أديس أبابا.

ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية بشأن موضوع مناقشتنا اليوم، والذي ندرك أنه كان واحدة من المسائل التي أثيرت خلال الزيارة التي قام بها إلى

طوكيو. ونحن نتشاطر آراءه، ولا عجب بالتالي أنه قد يتعين علينا في هذا البيان أن نكرر ما أكد عليه الأمين العام.

ويمكننا أن نتخيل مستوى القلق والاهتمام البالغ لدى اليابان بشأن تكرار تجارب القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نعلم أن معظم تلك القذائف سقطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، وأن بعضها حلق فوق أراضيها. وليس من الصعب أن ندرك مدى حساسية هذه المسألة بالنسبة لليابان حكومة وشعبا، بوصفها البلد الوحيد على الإطلاق الذي عانى من هجوم نووي.

ومع ذلك، فإن الأنشطة النووية وأنشطة القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل خطرا جسيما ليس على اليابان ومنطقة شمال شرق آسيا فحسب؛ففي الواقع لا يوجد تهديد للسلام والأمن العالميين في الوقت الحالي أكبر من إمكانية حدوث الكارثة النووية التي تخيم على شبه الجزيرة الكورية.

ولا يلزم أن يكون المرء خبيرا في شؤون المنطقة ليعلم أن أية حرب في شبه الجزيرة الكورية لن تكون محدودة. فيجب ألا يستبعد احتمال إمكانية انتشار هذه الحرب. ولذلك السبب يجب بذل كل الجهود الدبلوماسية الممكنة لتجنب هذه الحالة المحتملة الخطورة، التي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على المنطقة وعلى العالم بأسره.

وفي هذه المرحلة، أصبح واضحا بصورة أكبر أنه لا يوجد أي خيار آخر لتسوية الأزمة في شبه الجزيرة الكورية سوى مسار السلام والدبلوماسية. وفي ذلك الصدد، ينبغي منح الأولوية لتخفيف حدة التوترات وتجنب خطر سوء التقدير بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك بإعادة فتح قنوات الاتصال، إن لم تكن هناك قنوات مفتوحة في الوقت الراهن. ولا تساورنا أية أوهام بأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة يمكن تسويتها في أي وقت قريب، ولكن من الضروري تماما أن تشرع جميع الجوانب في اتخاذ خطوات ذات مغزى، مهما كانت صغيرة، لبناء الثقة والائتمان اللازمين، اللذين يمكنهما أن يساعدا على تمهيد الطريق لاستئناف الحوار والمفاوضات بغية التوصل إلى حل شامل ودائم لمسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ويتفق الجميع على أن هذا هو العامل الرئيسي للمحافظة على السلام والأمن في شمال شرق آسيا.

ونرحب ترحيبا حارا بزيارة وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي الزيارة الأولى لأحد كبار المسؤولين في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٠. وهي خطوة صغيرة ولكنها هامة في الاتجاه الصحيح، ونحن نقدر تقديرا كبيرا الإحاطة الإعلامية المفيدة للغاية التي تلقيناها بشأن نطاق المناقشات التي أجراها مع المسؤولين الكوريين الشماليين في بيونغيانغ. وما أظهرته الزيارة هو أن مشاركة الأمم المتحدة، وبخاصة، المساعي الحميدة للأمين العام، يمكن أن تكون مفيدة. ولئن كانت زيارة السيد فيلتمان لم تسفر عن نتائج ملموسة، فإننا نعتقد أن المناقشات المختلفة التي أجراها قد تسهم في فهم أفضل للتفكير في بيونغيانغ وفي وضع استراتيجية للمشاركة لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات. ونرى أن ذلك أمر بالغ الأهمية.

وفي هذا الأثناء، يظل تنفيذ جميع الدول الأعضاء الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمرا بالغ الأهمية – على نحو ما أشار إليه رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) حينما قدم تقريرا إلى المجلس (أنظر S/PV.8127) بشأن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة في عام ٢٠١٧ من أجل تهيئة

> ”الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات، وفي الوقت نفسه العمل على عرقلة تطوير البرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“.

وبغض النظر عن ذلك، أود أن أشير إلى ضرورة إيلاء الاهتمام للحالة الإنسانية في البلد. ويحدونا الأمل في أن تسهم مشاركة الأمم المتحدة مؤخرا مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحسين عملية تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى السكان المحتاجين إليها. ويمكن أن تساعد أيضا على رفع مستوى الثقة المتبادلة، وهي غير موجودة حاليا. ونرحب بوجود ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

وأخيرا، لن نتمكن من تجنب الحالة الخطيرة في شبه الجزيرة الكورية إلا بوحدة المجلس، وفي هذه المرحلة الحرجة من المناسب أن نركز على ما سيساعد على تحسين التعاون فيما بين أعضاء المجلس في كفالة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وينبغي ألا نفقد الأمل في إمكانية تحقيق ذلك الهدف.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، السيد كونو، على توليكم رئاسة جلستنا اليوم، ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية. ولا يمكن أن يساور الشك أحدا في أننا نشهد إحدى أكثر المراحل الحرجة والمأساوية في الحالة المتطورة هناك. ويمكننا القول بدون مبالغة إن السلام في تلك المنطقة يتعرض لاختبار خطير وإن خطر احتمال أن تتحول الحالة من المجابهة إلى النزاع المباشر اليوم أكبر من أي وقت مضى. وأدى الخطاب العسكري، بالترافق مع استعراض العضلات المتهور بين المشاركين، إلى حالة بدأ فيها العالم بأسره يتساءل عما إذا كانت ستندلع حرب أم لا. وكما نعلم، فإنه في مثل تلك الظروف المتوترة بإمكان أية خطوة غير مدروسة أو يساء تفسيرها أن تكون لها عواقب وخيمة.

وما برحت روسيا تراقب مع شعور بالقلق الحالة المتطورة على نحو خطير في المنطقة. وغني عن القول، إننا متحدون في إدانتنا لنشاط بيونغ يانغ الاستفزازي المتعلق بالقذائف النووية، الذي اكتسب زخما خطيرا في العام ونصف العام الماضيين. إن أية حالة مثل عملية الإطلاق الأخيرة، التي جرت من أرض كوريا الشمالية بدون أي إنذار أيا كان، معرضة للخطر حياة المواطنين العاديين، بمن في ذلك المسافرون جوا وبحرا في المنطقة، غير مقبولة بتاتا. إننا نرفض أي إجراء مثل ذلك من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي يعزز تأييدنا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفرض الجزاءات، التي قمنا بتنفيذها حرفيا. ونناشد سلطات كوريا الشمالية أن تنهي برامجها المحظورة وأن تعود بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية إلى نظام منع الانتشار لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تتخلى عن برنامجها القذائف النووية في حين لا تزال ترى أن أمنها مهدد بشكل مباشر، وهي تحديدا الكيفية التي تنظر بها بيونغيانغ إلى المناورات والتدريبات الواسعة النطاق التي تجريها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة.

ونريد أن نؤكد مرة أخرى على التزامنا بتنفيذ الجزاءات الدولية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، وكما أكدنا مرارا وتكرارا، ينبغي ألا تكون تلك التدابير غاية بحد ذاتها بل بالأحرى أداة لإشراك البلدان في مفاوضات بناءة بشأن المسائل الموضوعية. إن الدبلوماسية لا تقتصر على الجزاءات، والجزاءات ليست الدبلوماسية على الإطلاق، بالرغم من جهود بعض الشركاء لإقناعنا بخلاف ذلك - أو على الأقل ليست هي الدبلوماسية بالمعنى التقليدي بل هي أداة فظة للإقناع حينما تستنفد جميع الوسائل الأخرى. وهناك طائفة كاملة من الأساليب الأخرى في الترسانة الدبلوماسية. كما أن جميع قرارات المجلس بشأن الجزاءات تشمل الالتزام بالوفاء بعنصر سياسي، وهو أمر ينساه العديد من الناس، للأسف، فيما يركزون على القيود وحدها.

وسيكون من المستحيل تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بفرض الجزاءات وممارسة الضغط على بيونغيانغ وحدهما. وينبغي ألا تستخدم الجزاءات لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتصاديا أو لزيادة حالتها الإنسانية سوءا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على القيود الانفرادية، التي تؤثر على القطاعات المدنية التي لا علاقة لها ببرامج البلد للقذائف النووية، وهي أحد أسباب التدهور الخطير في الأحوال المعيشية للسكان. وفضلا عن ذلك، فإن القيود الانفرادية التي تلتف حول الإجراءات المتخذة من خلال مجلس الأمن أو تكثف هذه الإجراءات تؤدي إلى تقويض فعالية قرارات المجلس بشأن التوصل إلى حل سياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية، ناهيك عن الضرر الذي تلحقه بالمصالح المشروعة لبلدان ثالثة. وبالمناسبة، أود أن أبلغ وزير خارجية الولايات المتحدة بأن عمال كوريا الشمالية في روسيا لا يعملون في ظروف للرق بل على أساس اتفاق حكومي دولي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يضمن حقوقهم. وفيما أخاطب وزير الخارجية، أود أن أضيف أنه يحدونا أمل كبير في ألا يصبح تصويته بالرفض أربع مرات أساس نهج الولايات المتحدة نحو تسوية الأزمة في شبه الجزيرة الكورية.

وإذ أتكلم عن نظام مجلس الأمن للجزاءات، فإن علينا أن نقر بأن الاستثناءات للأغراض الإنسانية المحددة فيها لا تعمل. وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخرا إحاطة إعلامية بشأن هذه المسألة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). ولم يؤد الحظر المفروض على علاقات المراسلة مع المصارف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تعقيد عمليات شراء الأغذية والسلع الأساسية من الخارج للاقتصاد المحلي وحده، بل أدى أيضا إلى تعقيد تمويل وكالات الأمم المتحدة التي لا تزال تعمل هناك.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن رفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمر غير مقبول. كما أن المحاولات من أي نوع لحل المشاكل الطويلة الأمد في المنطقة بالوسائل العسكرية وحدها غير مقبولة. ويكفي أن نلقي نظرة على تاريخ الحرب الكورية لفهم ذلك. وفي الحالة الراهنة، نحث جميع الأطراف المعنية على منع المزيد من التصعيد في التوتر الذي يواكب كل دورة جديدة من ردود الفعل وردود الفعل المضادة. ويجب إعادة النظر في سياسة الضغط والتخويف المتبادلين. فهي لا تؤدي إلى نتائج. ونرى أن اتباع نهج شامل لتسوية الحالة أمر أساسي. ولا يمكن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية دون تطبيع الحالة العسكرية والسياسية عموما؛ والامتناع عن بناء الهياكل الأساسية العسكرية، بما في ذلك نشر الولايات المتحدة لعناصر من منظومتها الدفاعية العالمية المضادة للقذائف في المنطقة؛ والحد من نطاق المناورات العسكرية؛ وتهيئة أجواء من الثقة بين دول شمال شرق آسيا.

ونشهد، للأسف، في الآونة الأخيرة عكس هذه الصورة. ففي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، استجاب واشنطن وحلفاؤها لشهرين ونصف من الصمت من جانب بيونغ يانغ بتنظيم مناورات وتدريبات غير مقررة وواسعة النطاق بشكل لم يسبق له مثيل على حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك بفرض عقوبات أحادية جديدة عليها وإدراج اسمها على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب. وكل هذه الخطوات تجعلنا نتساءل عن صدق كل الإعلانات عن تفضيل النُهج السلمية لحل الأزمة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وندعو أصحاب المصلحة إلى اتخاذ تدابير عملية من أجل تهدئة الوضع في أقرب وقت ممكن. وعلى وجه الخصوص، سيكون عدم إجراء التدريبات العسكرية الدورية المقررة فكرة جيدة. وغني عن البيان أن بيونغ يانغ يجب أيضا أن تتوقف

عن تجارب القذائف النووية. ونحن على استعداد للتعاون بشكل وثيق مع جميع الشركاء بهدف إيجاد تسوية سريعة للمسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وهي الطريق الوحيد الممكن، وإجراء حوار يقوم على الاحترام المتبادل. وهذا هو الهدف من وراء خريطة الطريق التي وضعتها روسيا والصين من أجل التوصل إلى تسوية. وندعو جميع الأطراف المشاركة في التحضير للألعاب الأولمبية وتنظيمها في كوريا الجنوبية إلى الامتناع عن أي نوع من الاستفزاز أو المبادرات غير الحكيمة خلال فترة التحضير للألعاب الأولمبية وتنظيمها في كوريا الجنوبية والاستفادة من الوقت لإيجاد طريقة للتوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية.

في الختام، أود أن أخاطب السيد كليمكن، وزير خارجية أوكرانيا، الذي تكلم هنا اليوم وأن أنصحه بأنه عندما يُشرف مجلس الأمن بحضوره، ينبغي أن يفعل ذلك في الجلسات التي يمكن أن يكون فيها لحكاياته الخيالية عما يدور في أوكرانيا صلة غامضة على الأقل بالبند المدرج في جدول أعمال المجلس.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن هذه المسألة بالغة الخطورة. إن الحالة في ما يتعلق بكوريا الشمالية مسألة نتبنى جميعا موقفا موحدا بشأنها.

أولا، نحن لا نريد أن نرى النادي النووي يتوسع ولن نقبل بتطلعات أية دولة للحصول على الأسلحة النووية. وقد كانت كازاخستان ولا تزال داعما نشطا لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، الذي نعتقد أنه يمكن تحقيقه من خلال بناء الثقة والتوصل إلى حلول توفيقية واقعية ترمي إلى بناء التعايش السلمي والآمن لأطرافه.

ثانيا، إن عمليات إطلاق القذائف والتجارب النووية المتهورة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل أخطر الانتهاكات المحتملة لقرارات مجلس الأمن. وقد شهدت كازاخستان جميع النتائج المدمرة للتجارب النووية. ولذلك، تؤيد حظرها في القرن الحادي والعشرين. وحتى يومنا هذا، ما زلنا غير قادرين للأسف على تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يمكن أن تجعل إنهاء جميع التجارب حقيقة واقعة. ويجب أن نحظر التجارب النووية في العالم المعاصر.

ثالثا، ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية أن تمتثل لمتطلبات جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والسبيل الوحيد لتخفيف نظام الجزاءات المفروض على بيونغ يانغ هو الامتثال الشامل والصارم لها. ومن مصلحة حكومة كوريا الشمالية الانخراط في حوار موضوعي واستئناف عملية التفاوض من أجل تفادي الآثار السلبية لسلوكها غير المسؤول والتي ربما تكون غير قابلة للزوال. وفي هذا الصدد، نوصي بالاستفادة من الاتصال الذي جرى مؤخرا بين الأمانة العامة وحكومة كوريا الشمالية بهدف توسيع الفرص التي يتيحها هذا الاتصال للتعاون السلمي والعمل الدبلوماسي. وينبغي لنا أيضا أن الحد من مخاطر نشوب نزاع وزيادة التدهور في الحالة الإنسانية الصعبة الناجمة عن تخفيضات التمويل، والتي يمكن أن تؤثر بشكل خطير على حياة المواطنين العاديين في البلد.

إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية أكثر توترا وخطورة عن أي وقت مضى على الإطلاق. ويجب أن نمنع جميع الحسابات الخاطئة المحتملة وأن نسعى جاهدين إلى الحد من خطر تصاعد النزاع. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن الخطاب السلبي والإجراءات السلبية. وعلينا أن نعمل في سبيل تهيئة الظروف اللازمة لمواصلة الاتصالات التي بدأت بين الأمم المتحدة وبيونغ يانغ. وتبعث جلسة المجلس اليوم برسالة واضحة إلى كوريا الشمالية مفادها أن مسارها النووي لن يوفر أي ضمانات لأمن ورفاه شعبها أو أي طرف آخر.

ويمكن أن يكون مسار عدم حيازة الأسلحة النووية الذي سلكته كازاخستان بمثابة دليل عملي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان الأخرى التي تسعى جاهدة إلى الحصول على قدرات نووية. فقد بنينا وعززنا استقلالنا وحظينا بالاحترام الدولي بتخلينا عن الأسلحة النووية. وأظهر رئيس بلدي إرادة سياسية قوية في تخليص بلدنا من الأسلحة والتجارب النووية في بيئة حافلة بالتحديات في وقت يشهد فيه النظام العالمي تحولا جذريا. وكما أظهر مرور الزمن، فإن ذلك القرار كان صحيحا. وأود أن أشكر وزير الخارجية تيلرسون على ذكر هذه الحقيقة في المناقشة المعقودة مؤخرا بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه القاعة (أنظر S/PV.8053) ولذلك، فإننا نناشد قيادة كوريا الشمالية أن تتخلى عن أسلحتها النووية لصالح الجميع.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر الوزير كونو على ترؤس أعمالنا اليوم والأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. إننا نتشاطر شواغل الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن، ونعتقد أن هذه المناقشة تأتي في وقت مناسب جدا. وهي تكتسي أهمية خاصة في وقت تشكل فيه الحالة في شبه الجزيرة الكورية الشمالية تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، تهديدا حقيقيا وخطيرا للسلام والأمن الدوليين. وينبغي ألا يستخدم أي طرف هذه الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف. وتود أوروغواي أن تؤكد أن من واجب جميع الدول أن تحترم بصرامة التزاماتها بنزع السلاح وعدم الانتشار بموجب القانون الدولي على النحو المبين في وثائق مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وميثاق الأمم المتحدة.

وقد أعربت أوروغواي مرارا عن إدانتها القاطعة للتجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تجريها كوريا الشمالية، وسنواصل القيام بذلك إذا واصلت كانت كوريا الشمالية سلوكها التهديدي وانتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحثها مرة أخرى على التخلي عن برامجها النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وعلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك إطلاق القذائف التي تستخدم التكنولوجيا التسيارية. كما نحثها على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتمثل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن محاولة لحمل حكومة كوريا الشمالية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع نداءات المجتمع الدولي لها للدخول في حوار، فإنه لم يتسن حتى الآن فتح الباب أمام إجراء مفاوضات على الرغم من أنها ضرورية للخروج من هذا الوضع. ويجب على جميع الدول الأعضاء تنفيذ الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية بشكل كامل وفعال.

في الوقت ذاته، يجب ألا تكون لها آثار سلبية على السكان. ولذلك، يساورنا القلق بسبب احتمال أن تكون الجزاءات قد تسببت في آثار سلبية غير مقصودة على الحالة الإنسانية في البلد، ونرى أنه من المناسب إجراء تحليل دقيق للمشكلة.

وطوال مشاركة أوروغواي كعضو غير دائم في مجلس الأمن، فقد أيدت جميع الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بكوريا الشمالية. وبالمثل، أعربنا دائما عن موقفنا الداعم لكل مبادرة تهدف إلى الحوار. ولا يوجد حل عسكري لمشكلة كوريا الشمالية. ويجب نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية التي تفضي إلى التزام سياسي من جانب الأطراف. ويجب أن نهدف إلى تحقيق ذلك بدون المزيد من التأخير، قبل فوات الأوان، وقبل ألا يظل لنا سوى التحسر على عواقب كارثة كبرى.

إننا نقدر كثيرا الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان، مؤخرا إلى كوريا الشمالية، والتي

شكلت خطوة ملموسة في الاتجاه الصحيح بعد توقف طويل للغاية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على قناة اتصال مفتوحة بين الأمم المتحدة وحكومة كوريا الشمالية. وسيتيح لنا ذلك تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات.

وسيكون من الضروري أيضا معالجة المصالح والشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية بهذه المسألة، ولذلك ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف. ونحن، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، مقتنعون بأنه ليس هناك بديل آخر عن الحوار.

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): إن السنغال تشكر اليابان على عقد هذه الجلسة، ويسرها رؤية السيد تارو كونو، وزير خارجية اليابان، يترأس هذه المناقشة بشأن مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية التي أسهمت في مناقشتنا.

لقد اجتمعنا مرة أخرى في هذا المحفل لمناقشة مسألة عدم الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي كل مرة التقينا فيها، أعاد بلدي، السنغال، تأكيد إدانته الشديدة لأفعال التحدي العديدة التي ارتكبها ذلك البلد ضد رغبات المجتمع الدولي عموما، ولا سيما رغبات مجلس الأمن، بما في ذلك إطلاقه ١٧ قذيفة تسيارية، اثنتان منها عابرتان للقارات، وإجراؤه تجربة نووية سادسة في شهر أيلول/سبتمبر، عرضتها حكومة كوريا الشمالية نفسها كتجربة لقنبلة هيدروجينية على نطاق لم يسبق له مثيل.

إننا نواجه بالتأكيد سيناريو جديدا، فقد أظهرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في أعقاب أحدث تجربة ناجحة لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، واستمرارها المنهجي في متابعة برامجها في مجال الأسلحة والقذائف النووية، تصميمها على اكتساب قدرة نووية عسكرية أكثر من أي وقت مضى، هذا إن لم تكن قد حققت ذلك بالفعل.

إن السنغال تعتبر أن ذلك تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار الدولي، مما يزيد كثيرا من حدة التوترات، التي ازدادت بالفعل في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. كما أنه يشكل تهديدا خطيرا ليس لشعب شبه الجزيرة والمنطقة فحسب، وإنما أيضا لسلامة الملاحة الجوية في ذلك الجزء من العالم، الذي يتميز بالكثافة السكانية ونشاط الحركة الجوية.

وفي هذا السياق، فإن مجلس الأمن يواجه تحديا خطيرا، لأنه على الرغم من جميع القرارات والجزاءات المتخذة وغيرها من التدابير المتخذة ضد أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن هذا البلد بعيد كل البعد عن التخلي عن طموحاته النووية، وذهب إلى حد التشكيك حتى في اختصاص المجلس ذاته في تناول المشكلة الناجمة عن برنامجه العسكري غير المشروع.

ومن الواضح أن اتخاذ القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) مؤخرا لم يغير شيئا. ولذلك، يطرح السؤال التالي: ما الذي يتعين علينا القيام به لتشجيع ذلك البلد على احترام التزاماته الدولية المترتبة عليه، بطريقة واضحة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها؟ وللإجابة على هذا السؤال، ومع مراعاة اعتقادنا الجماعي بأنه لا يمكن أن يكون ثمة حل عسكري للأزمة، يدعو بلدي إلى التوصل إلى حل سلمي عالمي عن طريق إجراء حوار مفتوح وصريح. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى موقفها السابق، الذي اختارت للأسف تغييره، ومواصلة المحادثات السداسية الأطراف.

وتدعو السنغال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بالتزاماتها الدولية. ونؤكد بأن التدابير المحددة الأهداف التي اتخذت بشكل صائب في أحدث قرار اتخذه المجلس ضد كوريا الشمالية لمواجهة التحدي الناجم عن البرنامج النووي والقذائف التسيارية في ذلك البلد، يجب أن تشكل جزءا من استراتيجية

سياسية شاملة، وأن تشكل الخيار الوحيد القابل للتطبيق، لكي ينخرط الطرفان في حوار مفتوح لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، بدعم نشط من جانب المجتمع الدولي، ومن أجل تهيئة الظروف اللازمة للتعايش السلمي بين بلدان وشعوب المنطقة.

وهذا يعني أنه يتعين على الدول الأعضاء مضاعفة جهودها وأن تطبق بالكامل الالتزامات المنصوص عليها في مختلف القرارات، لأن عدم وجود إرادة سياسية حقيقية أو عدم اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء سيؤدي إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعتقد السنغال أنه يتعين علينا العمل على تعزيز سمو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال إضفاء الطابع العالمي عليها والوفاء بالالتزامات المتفق عليها سابقا.

ونحن مقتنعون بأنه من شأن العمل على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ أحكامها ذات الصلة، فضلا عن العمل الدؤوب الذي يهدف إلى ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن يشكل إنجازات تاريخية حاسمة على طريق نزع السلاح العام والكامل.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إسمحوا لي في البداية أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة الهامة، فضلا عن الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونقدر أيضا الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان خلال الأسبوع الماضي إلى بيونغ يانغ، ونؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة قناة اتصال مع سلطات كوريا الشمالية، بهدف الحد من خطر التصعيد غير المقصود.

ولا يمكن أن يكون ثمة أي غموض في تحليلنا للسيناريو الحالي، فالتدهور الذي شهدناه خلال العام الماضي هو نتيجة مباشرة لأنشطة النظام الكوري الشمالي غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار. إن التهديد مباشر وعالمي النطاق. ونعبر مرة أخرى عن تضامننا الكامل مع مواطني اليابان وكوريا الجنوبية، ولا يسعنا أن ننسى محنة شعب كوريا الشمالية الذي توجه حكومته طاقتها ومواردها لتطوير أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة.

لقد رأينا مرارا وتكرارا كيف أدت استفزازات النظام التي لم يسبق لها مثيل، والتي أخذت شكل تطوير قدرات في مجال الأسلحة النووية والقذائف، إلى بروز توترات في شبه الجزيرة الكورية وخارجها، والتي تشكل في رأينا أحد أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين اليوم. ونحن ندين بشدة تلك الأنشطة ونطالب كوريا الشمالية بالامتثال لالتزاماتها الدولية. وندعو أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برنامجها الخاص بالأسلحة الكيميائية والالتزام فورا باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، على نحو ما دعا إليه القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

إن من الواضح أن نشوب نزاع في شبه الجزيرة الكورية سيكون كارثيا على المنطقة وعلى العالم. ولذلك، فقد اضطر المجلس هذه السنة للاستجابة استجابة قوية وفعالة. فقد اتخذت ثلاثة قرارات جديدة تنص على أشمل مجموعة من الجزاءات خلال جيل كامل. كما اتخذنا تدابير إضافية هامة في الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، علقت إيطاليا في الآونة الأخيرة إجراءات اعتماد أوراق سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعين لدى روما.

وقد صممت الجزاءات لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: أولا، جعل نظام كوريا الشمالية يدرك أن التمادي في الأعمال الاستفزازية لن يؤدي إلا إلى المزيد من العزلة؛ وثانيا، منع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من استغلال الطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي في تمويل برنامج أسلحتها غير المشروعة؛ وثالثا، ممارسة الضغط اللازم من أجل إحداث تغيير يمكن التحقق منه في سياسات النظام، وبالتالي تمهيد الطريق لإيجاد حل سياسي قائم على نزع كامل للسلاح النووي قابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

وأود أن أؤكد أن هذه الاستراتيجية لن تعمل بشكل كامل إلا إذا استوفي شرطان، هما: أولا، التنفيذ الكامل والشامل للجزاءات من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وثانيا، استمرار الوحدة في المجلس بشأن هذه المسألة.

وقد عملت إيطاليا، بوصفها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، من أجل تحسين تنفيذ الجزاءات طوال هذا العام، غير أنه لا تزال هناك الكثير من التحديات. فنظام جزاءات مفصلي وواسع كهذا يتطلب تفاعلا مستمرا مع الدول الأعضاء من أجل سد الفجوة في المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان تواجه تحديات من حيث القدرات. كما أن هناك مسألة تتعلق بالتوقيت. فالتأخير في تحويل أحكام الجزاءات إلى تشريعات وطنية قد يهيئ فرصا لتفاديها. ولذا فمن الأهمية بمكان تقديم تقارير التنفيذ الوطنية في الوقت المحدد. وعلى الرغم من أننا شهدنا زيادة مطردة في هذا الصدد خلال السنة الماضية، فإن هناك مجالا للتحسين. وأود أن أشدد على أهمية تقديم تقارير التنفيذ من قبل جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بجميع قرارات الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والحاجة الملحة إلى ذلك.

وأخيرا، أعيد التأكيد على أننا لا نريد أن تؤدي الجزاءات إلى نتائج سلبية غير مقصودة على الحالة الإنسانية في البلد، التي تظل مصدر قلق بالغ. ويجب أن نضع في اعتبارنا، بطبيعة الحال، أن المسؤولية الأساسية عن تحسين معيشة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقع على عاتق نظامها. إننا نواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن تلك المسألة. ففي الأسبوع الماضي ترأست اجتماعا مثمرا للجنة الجزاءات كان هدفه معالجة الحالة الإنسانية. ونجدد، في ذلك السياق، نداءنا إلى الجهات الفاعلة الإنسانية للاستفادة الكاملة من الاستثناءات القائمة ذات الصلة المنصوص عليها في مختلف قرارات مجلس الأمن. كما نعتقد أن زيادة التفاعل المنهجي الحسن التوقيت بين وكالات الأمم المتحدة ولجنة الجزاءات سيمكن من قطع شوط طويل لتفادي العقبات غير الضرورية في تقديم المساعدة الإنسانية لشعب كوريا الشمالية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نبدأ بالترحيب بوزير خارجية اليابان، السيد تارو كونو، في مجلس الأمن اليوم لترؤس أعمالنا. كما نشكر الأمين العام، غوتيريش، على إحاطته الإعلامية.

إن بوليفيا، كدولة مسالمة بموجب دستورها، تنهض بثقافة الحوار والحق في السلام، فضلاً عن التعاون بين شعوب العالم، مع الاحترام التام للسيادة، عن طريق الدبلوماسية في علاقاتها مع بعضها. ويحظر دستورنا، في ذلك الصدد، صنع أو استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية على التراب البوليفي.

إننا نحث – بوصفنا جزءا من أول منطقة مأهولة في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو، وبوصفنا أول منطقة تعلن نفسها منطقة سلام – على أن يحتذى حذونا في مناطق أخرى من العالم.

وتعرب بوليفيا، في ذلك الصدد، عن إدانتها بأقوى العبارات لعمليات إطلاق القذائف التسيارية والتجارب النووية التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا ندعو ذلك البلد إلى التخلي عن برنامجه النووي وبرنامج قذائفه التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وإلى أن يمتثل لأحكام قرارات مجلس الأمن وأن يعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونشير إلى أهمية الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد مجلس الأمن بوصفه الجهاز القانوني الوحيد الذي يمكنه اتخاذ

التدابير اللازمة لصون أو إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين، وبذلك يستبعد أي إجراء أحادي الجانب.

ولذلك، فإننا نرفض أي عمل استفزازي أو تطبيق لجزاءات انفرادية، ليس فقط لأنهما يشكلان انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بل كذلك لأنهما يقوضان جهود وأعمال المنظمات المتعددة الأطراف، مثل جهودنا وأعمالنا، إذ أن الجزاءات الأحادية تسعى إلى توسيع نطاق الولاية القضائية والتشريعات الداخلية الخاصة بدولة ما إلى دولة أخرى، وبذلك تكون قد انتهكت مبدأ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية على تجنب زيادة التوترات أو تصعيد لهجة الخطاب، وندعوها إلى وقف الدوامة الحالية للمواجهات والتهديدات باستخدام القوة العسكرية. ويجب أن يكون مفهوماً أنه لا يوجد حل عسكري للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ولا ينبغي للجزاءات المفروضة في القرارات التي اتخذها المجلس أن تكون غاية في حد ذاتها. وينبغي لها أن تكون بمثابة حافز يهدف إلى جمع الأطراف على طاولة المفاوضات حتى يتمكنوا من استئناف الحوار ويتوصلوا إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي يؤدي إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وقد اعتمد مجلس الأمن، حتى الآن هذا العام، ثلاثة قرارات، تميزت بتزايد قسوتها وتؤثر كذلك، حسب درجة تنفيذها، على السكان المدنيين مع عواقب إنسانية محتملة. إننا نعتقد أنه لا يلزم العمل على تنفيذ تلك الجزاءات فحسب، كما ورد بوضوح في تلك القرارات، بل كذلك العمل على تحقيق عودة إلى الحوار واستئناف المحادثات السداسية الأطراف. فذلك أمر ضروري.

إننا نعيد تأكيد دعمنا للمبادرة الصينية للإيقاف المتزامن بشأن شبه الجزيرة الكورية. فمن جهة، توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاربها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية على الفور، ومن جهة أخرى، تتوقف كذلك جميع أنواع المناورات العسكرية المنفردة أو المشتركة في المنطقة. كما إننا نعيد تأكيد دعمنا للاقتراح الروسي – الصيني وخريطة الطريق، الذي يشكل حتى الآن، الاقتراح الملموس الوحيد الذي قدم لتسوية الحالة.

ونسلط الضوء، في ذلك السياق – فيما يتعلق بالجهود المبذولة لإعادة إرساء آليات للحوار – على الزيارة الأخيرة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن تظل قنوات الاتصال التي يمكن إنشاؤها مفتوحة من أجل بدء حوار من دون شروط مسبقة وبناء ثقة متبادلة.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يبين أننا نجتمع اليوم في وقت يسوده توتر كبير على الصعيد العالمي. ونحن نرى، فيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، أن من المهم بدء حوار يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة ويحقق السلام العادل والدائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كليمكن (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد على ما قاله الممثل الروسي قبل لحظات قليلة. بخصوص النقطة المتعلقة بالشكل السليم لمعالجة مختلف القضايا، فإن رأينا الأساسي يتمثل في أن روسيا قد انتهكت مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية ومختلف الالتزامات القانونية الأخرى الخطية وغير الخطية منها، وهو ما هيأ جوا من الإفلات من العقاب، الأمر الذي أسهم في الحالة التي نجد فيها أنفسنا الآن.

وعند استماعي إلى البيان الذي أدليتم به، سيدي الرئيس، الذي تمحور فيه الخطاب أساسا حول انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقانون الدولي ونظام الجزاءات وأخذ الرهائن – أدركت أن الخطاب نفسه ينطبق في واقع الأمر على روسيا وانتهاكاتها للقانون الدولي ونظام الجزاءات وأخذ الرهائن. فلدينا

هناك دولة واحدة مارقة كبرى وأخرى مارقة أصغر حجما، غير أن الاختلاف بينهما نسبي وطفيف للغاية.

وأردت أيضا أن أرد على نقطة واحدة تنطوي في رأيي على منطق ملتو ومذهل وخال من المسؤولية. فقد ذكر الممثل الروسي على نحو ما أن البرنامج النووي لكوريا الشمالية وكذلك برنامجها في مجال القذائف، كلاهما رد على المناورات الجارية في شبه الجزيرة الكورية وما حولها. وفي هذا العام، واصلت روسيا إجراء تدريبات عسكرية واسعة النطاق في بيلاروس مقترنة بمحاولة تضليل الجميع من هدف هذه المناورات ومداها. عليه، وحسب منطق روسيا، ينبغي لي الآن أن أدعو لأن يصبح بلدي دولة نووية وأن يسعى إلى تطوير برنامج للقذائف. وبطريقة ما يجسد هذا المنطق نهج تفكير غير مسؤول تماما ومن شأنه أن يؤدي إلى سباق تسلح نووي في العالم غدا. وفي رأيي، أن هذا يبين أنه يجب علينا أن نكف عن أي محاولة لتبرير أي سلوك خاطئ في هذا الشأن. وتلك هي النقطة الأساسية التي أردت الإدلاء بها، وأردت اغتنام هذه الفرصة لتأكيدها مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز في بياني وسأتفادى الخوض في أي مناقشة موضوعية مع وزير خارجية أوكرانيا. وأود أن أعرب عن سروري بأن هناك الكثير من الحاضرين في القاعة اليوم، لأنهم رأوا بأنفسهم كيف أن وفد أوكرانيا لا يبدي احتراما لمجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن. وأشكر الأمين العام أيضا على إحاطته.

وأود أن أبدأ بإعادة عقارب الساعة إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بعد اتخاذ المجلس القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) ردا على إجراء كوريا الشمالية تجربتيها النوويتين الرابعة والخامسة، على أمل أن تغير كوريا الشمالية سلوكها ذاك. لكن وحين نقدم عقارب الساعة سريعا إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ سنجد أن الحالة قد تدهورت أكثر مما كانت عليه. ففي هذا العام أجرت كوريا الشمالية تجربة نووية أخرى وأطلقت ٢٠ قذيفة تسيارية. وتوخيا للإنصاف، فقد رد المجتمع الدولي على ذلك بتعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون إغفال الجهود الرامية إلى استئناف الحوار. غير أن تلك الجهود لم تكن كافية لإعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات لأجل المحادثات بشأن نزع السلاح النووي.

وقبل أكثر من أسبوعين بقليل، أطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية أكثر تطورا وقدرة على عبور القارات، ثم ادعت بعد ذلك حصول الدولة على قوتها النووية. وبالرغم من التقييمات المختلفة للحالة، فإن من المؤكد أن كوريا الشمالية قد بلغت المراحل النهائية لتسلحها النووي. وإذا ما تحقق لها ذلك بالفعل، فإنها لا شك ستحدث تغييرا جذريا في المشهد الأمني في المنطقة وما وراءها. وأشار الكثير من المعلقين إلى أن ذلك سيزيد من حدة التوتر في منطقة بها وجود عسكري كبير أصلا، وأعربوا أيضا عن شعورهم بالقلق من خطر وصول الانتشار النووي إلى الدول المارقة والجهات الفاعلة من غير الدول. وتهدد كوريا الشمالية أيضا بتدمير أسس النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وما تزال تسبب ضررا دائما لشعبها. والآن يجب على المجتمع الدولي أن يدرك خطورة هذا التهديد وإلحاحه أكثر من ذي قبل، وأن يسعى إلى وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية وإعادتها إلى مسار نزع السلاح النووي.

وما يهم الآن ليس مجرد تقييم التهديدات التي تشكّلها كوريا الشمالية، بل إبداء الإرادة الدولية الموحدة واتخاذ الإجراءات الحازمة ضد نظامها. وتواصل كوريا الشمالية شن معركة إرادة ضارية على المجتمع الدولي. فهي تطمح إلى الاعتراف بها بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية وفقا لشروطها وإرادتها. ويجب أن نرد على ذلك بالرفض القاطع من جانبنا. ويجب علينا ألا نكره على ذلك بسبب الاستفزازات المستمرة من جانب كوريا الشمالية، بل إن علينا أن نتمسك بمبادئنا في ذات الوقت الذي نتصدى فيه بحزم لسلوكها الطائش. ويجب علينا في الوقت نفسه ألا ننزلق إلى النزاع بدافع من الاستفزازات، ويجب ألا نغلق الأبواب أمام الحوار والسلام. فما يزال هدفنا متمثلا في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وأود أن أشدد في ذلك السياق على أنه ينبغي أن تكون الألعاب الأولمبية الشتوية المتوقع إقامتها في بيونغ شانغ عام ٢٠١٨ ألعابا أوليمبية من أجل السلام. وتحث حكومة بلدي كوريا الشمالية على الانضمام إلى الألعاب الأولمبية واغتنام هذه الفرصة لأجل الحوار.

وتواصل كوريا الشمالية شن معركة أفعال وإجراءات ضارية على المجتمع الدولي. وما فتئت تجد المرة تلو الأخرى الثغرات في قرارات مجلس الأمن وتستغلها، علاوة على استغلالها لضعف الصلات في إطار المجتمع الدولي. وليست الجزاءات غاية في حد ذاتها، وليس القصد منها إسقاط النظام في كوريا الشمالية وإنما إعادتها إلى طاولة المحادثات بشأن نزع السلاح النووي. ولكن إذا أردنا إعادة كوريا الشمالية الرافضة للعودة إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى، فلا بد من سد جميع الثغرات المحددة في تنفيذ القرارات. ونعرب، في ذلك الصدد، عن تقديرنا العميق للجهود النشطة التي بذلتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وقد أحرز المجتمع الدولي بعض التقدم، بما في ذلك عن طريق القيود المفروضة على إمدادات النفط وحظر تصدير المنتجات الرئيسية لكوريا الشمالية، وكذلك الحظر المفروض على تراخيص عمالتها في الخارج. وقد انضمت الكثير من البلدان، بما فيها تلك التي تربطها صلة طويلة الأمد مع كوريا الشمالية، إلى تلك الجهود، بما في ذلك بطرد الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات. ويدل العدد القياسي للتقارير المقدمة لتنفيذ القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) على تنامي وعي المجتمع الدولي بالتهديد الكوري الشمالي.

ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا بذل مزيد من الجهد في سباقنا هذا مع كوريا الشمالية.

لقد أصبحت أساليب المراوغة التي تستخدمها كوريا الشمالية أكثر تعقيداً، ولا يزال النظام يستغل كل حلقة ضعيفة. وفي الواقع، ما فتئت جمهورية كوريا تتعاون بنشاط مع شركائها لتحديد محاولات كوريا الشمالية للتهرب من الجزاءات والبحث عن طرق بديلة من أجل بيع الفحم وغيره من المنتجات المحظورة واستيراد النفط بصورة غير مشروعة ووقف تلك المحاولات. وأودّ أن أشدد على أنه لا ينبغي أن يصبح أحد منا هذه الحلقة الضعيفة، ولا أحد منا يجب أن يتغاضى عن الجماعات أو الأفراد الذين يساعدون كوريا الشمالية في تحديها للمجلس. وفي هذا الصدد، سيساعد تبادل أفضل الممارسات في مكافحة أساليب المراوغة التي تستخدمها كوريا الشمالية في سد الثغرات.

لقد بدأتُ بياني بالإشارة إلى الكيفية التي أنهينا بها عام ٢٠١٦ وكيف واصلت كوريا الشمالية بتحدّ سلسلة استفزازاتها في عام ٢٠١٧. ولا يسعنا أن نجتمع مرة أخرى في نهاية عام ٢٠١٨ مع شعور بأن الحالة قد مرت بنا من قبل في عام ٢٠١٧، ثم نأسف على نهج العمل كالمعتاد الذي نتبعه. ينبغي لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي مضاعفة الجهود لضمان التنفيذ السلس والكامل للجزاءات، وممارسة الضغوط اللازمة حتى تعود كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات باستعداد صادق للالتزام بنزع السلاح النووي.

وينبغي لنا نقل ذلك الشعور بالإلحاح إلى كوريا الشمالية، حتى تفهم بشكل لا لبس فيه أنها ستدفع ثمنا باهظا جراء استفزازاتها، وأنها لن تقبل أبداً بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، وأن الحوار الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق. وتؤكد جمهورية كوريا مجددا التزامها بتحقيق نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية وإحلال سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وسنعمل عن كثب مع جميع البلدان لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جا سونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أدين في البداية اليابان، بأقوى العبارات الممكنة، وهي التي تولت رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وهي تستغلّ بخبث، بتحريض من الولايات المتحدة، هذه الفرصة لعقد جلسة إحاطة وزارية لمجلس الأمن بشأن مسألة عدم الانتشار فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأجد لزاماً علي أن أقول إن جلسة اليوم ليست سوى تحرك يائس من جانب الولايات المتحدة، وهي مرتعبة من القوة المذهلة لجمهوريتنا، بعد أن حققنا بنجاح الهدف التاريخي العظيم في إتمام القوة النووية لدولتنا وبناء ترسانة صاروخية، كما يدل على ذلك الحدث الكبير في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعتقد أنه إذا كان موضوع عدم الانتشار سيُناقَش، فأول بلد يجب أن يُحاسَب هو الولايات المتحدة، فهي زعيمة الانتشار الرأسي والأفقي، إذ تضخ مبالغ فلكية من التمويل لتحديث الأسلحة النووية وتعوق بكل طريقة نزع الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكذلك اليابان، التي تحافظ على مخزون من البلوتونيوم أكبر مما هو ضروري وتبحث عن كل فرصة لإنتاج الأسلحة النووية. لقد كانت حيازتنا للأسلحة النووية أمراً لا مفر منه بوصفه تدبيراً دفاعياً ذاتياً يهدف إلى الدفاع عن سيادتنا وعن حقنا في الوجود والتطوير ضد التهديد والابتزاز النوويين للولايات المتحدة. وإذا كان اللوم يقع على أحد فهو على الولايات المتحدة، ويجب أن تخضع للمساءلة.

هناك العديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم اليوم، ولكن لا يوجد بلد مثل الولايات المتحدة، التي ما زالت تهدد البلدان الأخرى وتبتزها علناً بأسلحتها النووية. وهذا الاستنتاج واضح تماماً إذا نظرنا وحسب إلى المبالغ التي تنفقها الولايات المتحدة على صيانة وتحديث أسلحتها النووية. من المعروف جيداً أن الولايات المتحدة كدّست أكثر من ٤٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية في ترساناتها النووية ونشرت أكثر من ١٥٠ من القنابل النووية التكتيكية في جميع أنحاء إقليم حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي تخطط الآن لتخصيص حوالي ١ تريليون دولار لصيانة وتحديث أسلحتها النووية على مدى السنوات الثلاثين القادمة.

تبين جميع الإحصاءات التي ذكرتها للتو بوضوح أن الولايات المتحدة هي الرائدة في الانتشار النووي. ومن المقلق أيضاً أن نشهد مجلس الأمن يتصرّف كأداة في يد الولايات المتحدة ويحقق مآربها بدلاً من الحفاظ على الحياد، وهو أمر حيوي لأنشطته، وبدلاً من أن يظل وفيا لمهمته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين تجاهل مجلس الأمن طلباتنا المتكررة لإثارة مسألة المناورات العسكرية المشتركة الاستفزازية والعدوانية في هذا المحفل – وهي أوضح مظاهر التهديد والابتزاز النوويين للولايات المتحدة – يقوم بإشغال نفسه بتملّق الولايات المتحدة، التي تدعو إلى الجزاءات والضغط ضدنا بإدانة تدابيرنا للدفاع عن النفس.

في كل مرة أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدريبات عسكرية مشتركة – وهي التي تهدد بشكل خطير السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعالم – قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسائل إلى مجلس الأمن، وهي ١١ مرة منذ

عام ٢٠١٤، مطالبة بإثارة المسألة ومناقشتها على وجه السرعة في المجلس. غير أن مجلس الأمن، فيما يدير ظهره إلى كل طلب من طلباتنا لتناول تلك المناورات العسكرية المشتركة العدوانية، على النقيض من ذلك، اتخذ ١١ قراراً تفرض الجزاءات الموجهة ضد بلدي، وأدان تدابيرنا الدفاعية الذاتية باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وبمجرد الإشارة إلى الوقائع المذكورة للتو، يمكننا بسهولة إظهار الظلم والمعايير المزدوجة والتحامل الرخيص لمجلس الأمن.

وكما أوضحنا باسم حكومتنا، فإن الغرض من تطوير الأسلحة الاستراتيجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والنهوض بها هو الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية للبلد في مواجهة سياسة الولايات المتحدة القائمة على الابتزاز النووي والتهديد النووي، ولضمان الحياة السلمية لشعبنا. ولذلك فإننا لا نشكل أي تهديد لأي بلد أو منطقة ما دامت مصالح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تُنتهك. وأكرر التأكيد مرة أخرى على أن قوتنا النووية مكرسة حصراً لمهمتها بوصفها رادعاً للدفاع عن النفس، وهي تتماشى تماماً مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على حق ممارسة التدابير الدفاعية الذاتية التي تتخذها فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد أنشأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا لمرسوم المجلس الأعلى للشعب المعتمد في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظاماً ونَسَقاً مثاليين تماما لتخزين وصيانة تكنولوجياتها والمواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة لكي تضمن تماما عدم حدوث أي عملية نقل غير مشروع للأسلحة النووية.

ونتيجة لذلك، لم تتم إثارة أي حالة حتى الآن تتعلق بضلوعنا في الانتشار النووي. وجميع البيانات المتعلقة بالإفلات من العقاب التي تنشرها القوى المعادية فيما يتعلق بضلوع بلدي في الانتشار النووي هي مؤامرة لا أساس لها بالمرة، ترمي إلى الحط من كرامة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تلك الدولة النووية القوية. وما إثارة مسألة التزامنا بتعزيز التدابير الدفاعية الوطنية سوى سلوك عنيف ينطوي على تدخل.

ولا يمكن لحيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية أن تشكل انتهاكا للقانون الدولي أو الأنظمة الدولية بأي حال من الأحوال، حيث انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على نحو مُبرر تماما. وفي الوقت نفسه، من الواضح للجميع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتعدى على أي مصلحة من مصالح البلدان الأخرى، وأنه ما من غرض لامتلاك الرادع النووي سوى الدفاع عن النفس والحفاظ على السلام في المنطقة.

وبغض النظر عما يقوله أي شخص، ستمضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدما وستحرز، وهي رافعة لواء النصر، تقدما عظيما باعتبارها أقوى دولة نووية وعسكرية في العالم، مع التمسك بنهج تطوير الجبهتين في آن معاً.

في الختام، أود هنا التأكيد مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة نووية مسؤولة ودولة محبة للسلام، ستفي بإخلاص بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار التي تعهدت بها أمام المجتمع الدولي وستبذل كل جهد ممكن في سبيل القضية النبيلة المتمثلة في صون السلم والأمن العالميين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تيلرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتوقف لحظة للرد على ما أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، أعتقد أننا سمعنا من قبل كل ذلك من تلك الحكومة. ومما لا شك فيه أن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الحصول على ترسانة نووية يشكل انتهاكا واضحا للقانون

الدولي، يتحدى بصورة مباشرة نظام عدم الانتشار العالمي ويهدد بشكل كبير السلم والأمن الدوليين.

وقد أوضح هذا الجهاز بالإجماع تلك النقاط على مدار أكثر من عقد من الزمن حتى الآن. والمجتمع الدولي يدين مساعي كوريا الشمالية للحصول على ترسانة نووية، ونحن لن نقبل أبدا بأن تصبح كوريا الشمالية دولة نووية. ولا يمكن تجاهل الأعمال غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما لا يمكن تفسيرها. ولا بد من محاسبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أفعالها.

وفي هذا الصدد، ورداً على أي فكرة مفادها أن مصدر التوترات في شبه الجزيرة ليس خطأ طرف بمفرده، نشير إلى أن هناك طرفا واحدا فقط هو الذي قام بتفجيرات غير مشروعة لأجهزة نووية. ولا يوجد سوى طرف واحد يواصل إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، حيث تحلق في أجواء دولة أخرى ذات سيادة – هي اليابان – وتهدد أمن الطيران المدني، نظرا لأن عمليات الإطلاق هذه تجري دون إخطار. ولا يوجد سوى طرف واحد تم استهدافه بالعقاب والجزاءات من خلال أكثر نُظُم الجزاءات المُطبقة فعاليةً على الإطلاق، وهو نظام كيم جونغ أون في كوريا الشمالية. إن هذا النظام هو وحده المسؤول عن هذه التوترات، وهو يتحمل وحده المسؤولية عن هذه التوترات، وهو وحده القادر على حل هذه التوترات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببعض الملاحظات الختامية بصفتي وزير خارجية اليابان.

ما فتئت اليابان تكرس نفسها لبناء بلد حر وديمقراطي، مع احترام حقوق الإنسان والالتزام بسيادة القانون، فضلا عن دعم السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بوصفها دولة محبة للسلام. والمسار الذي سارت عليه اليابان بوصفها دولة محبة للسلام لن يتغير في المستقبل، وستواصل الإسهام في تحقيق السلام والازدهار في العالم أكثر من أي وقت مضى.

في جلستنا اليوم، شجبنا بأشد العبارات أعمال الاستفزاز التي أقدمت عليها كوريا الشمالية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأوضحنا مرة أخرى أن المجتمع الدولي لن يقبل أبدا بكوريا الشمالية المسلحة نوويا. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وممارسة أقصى قدر من الضغط الدولي على كوريا الشمالية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وبعد رئاستنا لهذا الشهر، ستنتهي عضوية اليابان مجلس الأمن. ومع ذلك، سنواصل التعاون بشكل وثيق مع الأعضاء المتبقين والأعضاء الجدد، وكذلك مع الدول غير الأعضاء، حتى يتسنى تناول مسألة كوريا الشمالية على النحو السليم في المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل جمهورية كوريا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني مضطر للرد على حجج كوريا الشمالية المؤسفة حقا.

كما هو مبين في العديد من قرارات مجلس الأمن، أوضح المجتمع الدولي مرارا أنه لن يعترف بكوريا الشمالية بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية بأي حال من الأحوال. ويجب على كوريا الشمالية أن توقف استفزازاتها وأن تعود بصدق إلى الحوار من أجل نزع السلاح النووي. ونأمل أن تدرك كوريا الشمالية أن هذا هو السبيل الوحيد نحو بناء مستقبل آمن ومستقر.

رفُعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.